المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/05/2016

البيان العام للمنتدى الوطني للمدينة بعد مؤتمره الدولي 4 حول "المدن التاريخية، التراثية والعلاقات الدولية"

أيار 26, 2016

بعد الحدث العلمي والأكاديمي الذي تمثل في عقده المؤتمر الدولي الرابع حول " المدن التاريخية، التراثية والعلاقات الدولية" بين مدينتي مكناس وفاس، خلال الـ 21 و الـ 22 من ماي الجاري، والذي عرف مشاركة دولية ووطنية وازنة، وتميز بنقاش علمي جاد، أصدر المنتدى الوطني للمدينة الذي يرأسه السيد المريزق المصطفى، بيانا عاما في الموضوع تضمن جملة من التوصيات.

وفي ما يلي النص الكامل للبيان:

عقد المنتدى الوطني للمدينة مؤتمره الدولي الرابع حول موضوع "المدن التاريخية، التراثية والتعاون الدولي" يوم 21 ماي الجاري بمكناس (بمقر المجلس الجهوي لجهة فاس- مكناس سابقا) و يوم 22 من نفس الشهر بقصر المؤتمرات بفاس حضرته وفود أجنبية من البرازيل و فنيزويلا و ايطاليا و ألمانيا و هولاندا و فرنسا و اسبانيا و بلجيكا و سوسيرا، وتمثيليات وطنية من مدن مكناس و فاس و البيضاء و الرباط و المحمدية و الجديدة و اكادير و مراكش و القنيطيرة و تطوان و طنجة و العرائش و الناطور و ميسور و تازة و صفرو وتاونات و كلميم و الراشيدية و كلميمة و بني ملال و ميدلت و جرادة و وجدة و مولاي ادريس زرهون.

كما شارك في هذا المؤتمر العلمي عدد من المؤسسات والهيئات الوطنية (**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مجلس جهة فاس- مكناس، مجلس الجالية المغربية بالخارج، الجماعة الحضرية لمكناس، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس (كلية العلوم، كلية الحقوق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، المدرسة الوطنية العليا للفنون و المهن)، الوكالة الوطنية لترميم وتأهيل المدينة العتيقة بفاس، غرفة الصناعة التقليدية بجهة فاس مكناس، غرفة الصناعة و التجارة و الخدمات ب جهة فاس- مكناس، و ثلة من المستشارات و المستشارين من مكناس و فاس و من مختلف مدن المغرب. كما تميز الحضور بأطر وزارة السكنى و سياسة المدينة، إلى جانب نقابة المحامين وهيأة الموثقين و الصيادلة وثلة من الأطباء والمهندسين و الأساتذة الباحثين و الإعلاميين و رجال الأعمال وشخصيات من عالم الفكر والثقافة والسياسة و الرياضة و الاعلام، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمهتمين من داخل الوطن وخارجه وجمهور من الطلبة.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر الرابع، بعد مرور 5 سنوات من عمر المنتدى الذي تأسس سنة 2012 بحضور 14 دولة أجنبية و ممثل الأمم المتحدة، و 24 مدينة مغربية، و في سياق التراكمات العلمية الأدبية في مجال بلورة تصور حول دور المدن في عالم سريع التغير ومتميز بعدد من التوترات سواء حول الموارد وشحها أو بفعل المشاكل المختلفة والمتنوعة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، إلى جانب مرافقة دستور المملكة المغربية لسنة 2011 الذي فتح الباب أمام الأدوار الجديدة لمكونات المجتمع المدني وتقعيد الجيل الجديد من الحقوق وذلك بجعل المدينة بوثقة إخراج المشروع المجتمعي الحداثي الديموقراطي ومواكبة للدفع به وتوفير كافة الفرص لتحقيقه .

كما يأتي هذا المؤتمر في سياق الحديث عن المدينة كثقافة وحضارة وخاصة كبيئة ، باعتبارها الوسط الحاضن لكل هذه الأبعاد، والمساهم في مختلف تمظهراتها وتجلياتها. فالمدينة بما هي مستقبل للبشرية ونقط ارتكاز للتراب الوطني والتشبيك على الصعيد العالمي من خلال الإشعاع والمساهمة في تداول المعارف وسيولة الثروات والإنتاجات واستقطاب الموارد، أصبحت رافعة في التنمية البشرية وأداة من بين أهم الأدوات في إنتاج الثروة وتوزيعها .

وانكباب المؤتمر على دراسة المدن التاريخية و التراثية و التعاون الدولي، هو انكباب على دراسة رهانات مستقبل مدننا و طرق تدبيرها و تسييرها، وبحث سبل تحقيق مدينة مواطنة دامجة، تضمن الحقوق الإنسانية. كما أنه (المؤتمر) وقفة تأمل في سياق تنظيم المؤتمر العالمي الثاني والعشرين للبيئة cope 22من خلال الاستلهام من تراث مدننا والممارسات الجيدة التي تأسس عليها هذا التراث وبلورته على مستوى حكامة الماء (للتذكير، إن نظام توزيع الماء بمدننا المغربية يعتبر من أقدم وأعرق الأنظمة)، وتوزيع النسيج الحضري الذي يحترم البيئة الطبيعية والبيئة السوسيوثقافية مما أعطى لكل مدينة شخصيتها ودورها (تقنيات البناء والهندسة المعمارية، العلاقة بين المكونات المعدنية والنباتية، توفير جودة حياة، العلاقة بين الرابط الاجتماعي والروابط المعمارية والتعميرية من قبيل تراتبية المجالات والجوار وخدمات القرب...)

إن هذا الاهتمام، يأتي – كذلك – من أجل لفت الانتباه إلى هذا التراث المشترك بيننا و بين الآخرين والذي لا يمتد إشعاعه فقط داخل الفضاء العربي– الإسلامي إلى جانب الفضائين المتوسطي والإفريقي، بل يتعداه إلى قارة أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى استثماره في بناء تعاون دولي مثمر يؤسس لتعاون جنوب – جنوب من خلال بناء علاقات عبر أطلنطية في المنطقة الجنوبية للمحيط الأطلنطي والتي يجب اعتبارها حوضا مشتركا للعلاقات الأفرو–لاتينية التي نحن بصدد تأسيسها .

فبعد حصيلة 5 سنوات من العمل والحلم، انصب اهتمامنا اليوم، في هذا المؤتمر الرابع، على الدور الذي لعبته المدن التاريخية بما لها من تراكمات إيجابية وسلبية في تغذية الجوانب الإيجابية والتي نمت في سياقها بعض الممارسات السلبية أو تم تجاهل عدد من الممارسات الجيدة هو ما يجعلنا نهتم بالتراث في أبعاده المادية واللامادية ودوره في بناء عالم يكفل للمدن كمراكز لإنتاج الثروة ضمن نظام يقوم على التعايش واحترام الآخر ونسق بيئي يقوي من الممارسات الجيدة ويدعمها وفق مقاربة تشاركية تقوم على قيم المواطنة من خلا ل الربط العضوي بين الحقوق والواجبات. فالحضارات ليست منذورة للصراع إنما الجهل هو الذي يؤجج هذا الصراع. لهذا نحن مسؤولون على الحفاظ على هذا التراث وتوريثه للأجيال المقبلة بأقل تكلفة ممكنة مع تأهيلهم لاستثماره بما يضمن حق هذه الأجيال المقبلة في العيش الكريم والتعايش السلمي مع الخروج من منطق الصراعات البالية التي ترهن المستقبل، وهو ما يجعلنا نؤكد على مرجعية المقولة التي تؤكد على أن "القديم لا يموت، والجديد لا يولد من عدم".

إن المدن التاريخية المغربية كانت دائما منفتحة على المدن الأوروبية والإفريقية والآسيوية وحتى العالم الجديد (التجارة والتعليم والمعرفة العلمية والدينية، والهجرة ...)، ومورفولوجية المناطق الحضرية لا تزال تحتوي على هذه العلاقات وهذا التراث المتعدد إلى اليوم، بما يعبر عنه من تداول للمعرفة والسلع الثقافية وأمكنة المواجهة و / أو التعايش مع شعوب الدول الاستعمارية (المدن الجديدة والمدن العتيقة، الخ.)، إلى جانب نقل هذا التراث العمراني، من خلال قنوات مختلفة، إلى قارة أمريكا الجنوبية والذي يبقى ضعيف التحليل ويعاني من نقص في التعبئة..

إن المؤتمر الرابع شكل فرصة لتدارس هذه القضايا من خلال دعوة كل "صناع المدينة" مغاربة وأجانب ومن مختلف المستويات والهيئات، حكومية وغير حكومية، سياسية ومدنية وعلمية ،ومن القطاع الخاص للعمل المشترك من أجل مدينة مواطنة و خلص إلى العديد من التوصيات أهمها:

. إعداد ميثاق المدينة المواطنة الحاضنة للرجال و النساء و لكل المواطنين و الفاعلين فيها، ينص على الحق في الكرامة و العيش المشترك و الولوج إلى الخدمات الأساسية (لاسيما التعليم و الصحة و السكن و الشغل و النقل العمومي)، انطلاقا من المادة 31 من الدستور المغربي لسنة 2011، و المعايير الدولية من قبيل التصريح العالمي لحقوق الإنسان و مواثيق 1966 و التصاريح المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة (مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ريو +20، 2012) و أهداف الألفية للتنمية و أجندة التنمية لما بعد 2015 ؛

الحفاظ على الذاكرة المشتركة للمدن و حمايتها والاشتغال عليها كتراث للتنوع و الوحدة (التراث اليهودي و المسيحي و الإسلامي و الأمازيغي و العربي..)، و اعتبارها دعامة أساسية في العلاقات الدولية والأجنبية وموضوع أساسي في التعاون الدولي، بما يساعد في التغلب على التوترات المجتمعية و الطبيعية و البيئية، من أجل الرفع من جودة العيش المشترك؛

– اعتبار الحق في المدينة و تراثها المادي و اللامادي (كما أصبح تداوله منذ 1990) حق من حقوق الإنسان، و المدن فضاءات جماعية – مسؤولة عن السياسات المحلية – ضامنة لذات الحقوق، عبر الولوج العادل و المنصف إلى الخدمات الأساسية؛

الانخراط في برامج وطنية و دولية، تهدف إلى النهوض بالتراث الثقافي بميراثه المادي و غير المادي؛

الانخراط في مشاريع وطنية و دولية للحفاظ على التراث المادي الذي يشمل المباني و الأماكن التاريخية و الآثار و التحف، و التشجيع على التكوين والتأطير في مجال الهندسة المعمارية و الفنون التراثية و علم الآثار لضمان التواصل مع الماضي؛

تنظيم أنشطة تحسيسية و إشعاعية و تدريبية لحفظ التراث، مع إيلاء تركيز خاص على إنشاء الأدوات التعليمية و التربوية؛

دعوة القائمين على تدبير و تسيير المدن إلى استخدام مناهج التخطيط المتكامل و المندمج في المدن التاريخية و الاستثمار السياحي في موروثها الإنساني و الحضاري، و نهج سياسات محلية في الحفاظ على التراث و إشراك المجتمع المدني في انجاز مشاريع مشتركة من أجل جعل المدن التاريخية فضاء لجودة الحياة؛

بلورة مشاريع مواطنة تهدف إلى النهوض بالمنظر العام لمدننا وللخدمات داخلها، مع وضع برامج موجهة للفئات الهشة والمهمشة بما يقوي الرابط الاجتماعي ويجعل من الاختلاط السكاني ثروة حضارية؛

اعتبار مغاربة العالم "سفراء" المنتدى الوطني للمدينة أينما تواجدوا، لما يتوفرون عليه من قدرات و كفاءات و مهارات و قدرة على إنجاز و تتبع برامج للتوعية المجتمعية المنفتحة على التعدد و التنوع الثقافي و الديني و ما يضمنه من أهداف إنسانية مشتركة من أجل السلم و السلام بدل الشقاق و النزاع و العنف الإرهاب؛

تعبئة صناع المدينة و كل الفاعلين في التنمية المحلية حول مسألة حقوق الإنسان في سياسات المدينة، وذلك من أجل إنتاج مشروع ترابي جماعي لتحسين ظروف عيش المواطنين و حمايتهم من الاستبعاد الاجتماعي؛

المساهمة في التقليص من حدة التحديات العمرانية الناجمة عن الزحف العمراني و عن تزايد الحجم السكاني للمدن وبروز سكان الضواحي و الهوامش؛

تشجيع و دعم البحث العلمي للقيام بالدراسات الحضرية ببلادنا و مقارنتها مع غيرها، و مساعدة الطلبة للقيام بالدراسات العليا المتخصصة في مجال

التراث العمراني، و الإسهام في النقاش و الحوار حول المدينة المواطنة في ضوء التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي أضحت تواجهها، و تنظيم مسابقات في مواضيع التراث و العمران و سياسة المدينة؛

المساهمة في بلورة وعي حضري و بيئي جديد، و تغيير السياسات و القوانين و التشريعات و أدوات ومناهج العمل المعنية بالمخططات التنموية الجهوية و التهيئة الحضرية و التطور العمراني للمدن التاريخية و غيرها؛

الاهتمام بالمدن الحديثة و تمكينها من التنمية المستدامة و خاصة المدن العمالية/المنجمية كمدينة جرادة؛

إنشاء مرصد المدينة المواطنة و التراث العمراني لتشجيع تبادل تجارب الحفاظ على التراث، ووقف الدمار الذي تتعرض له المدن التاريخية و حماية التراث الإنساني.

و إيمانا بالدور الذي يلعبه "صناع المدينة" داخل المغرب و خارجه، تم تكريم عددا من مؤسسي المنتدى الوطني للمدينة و هم: الدكتور أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و الكاتب العام السابق للمجلس الأعلى للتعليم العالي؛ المستشارة و الناشطة السياسية و النسائية المغربية– الفرنسية الزهرة دراس؛ الفاعل الجمعوي و الحقوقي بايطاليا حميد بشري ، عضو مجلس الجالية المغربية بالخارج. و الباحثة في السوسيولوجيا برلا كوهين المتخصصة في التراث اليهودي المغربي.

مكناس– فاس، في 24 ماي 2016

المريزق المصطفى، رئيس المنتدى الوطني للمدينة

http://www.pam.ma/2015-08-18-12-34-19/2015-08-22-17-26-22/1757-4

RABAT MATINÉE ENFANTS "VICE-VERSA"

Pour les matinées enfants de Mai, l'ARMCDH a sélectionné le film «Vice-versa» de Pete Docter et Ronaldo Del Carmen, suivi d'un débat avec les enfants.

A partir de 3 ans

Au Quartier Général, le centre de contrôle situé dans la tête de la petite Riley, 11 ans, cinq Émotions sont au travail. À leur tête, Joie, débordante d'optimisme et de bonne humeur, veille à ce que Riley soit heureuse. Peur se charge de la sécurité, Colère s'assure que la justice règne, et Dégoût empêche Riley de se faire empoisonner la vie – au sens propre comme au figuré. Quant à Tristesse, elle n'est pas très sûre de son rôle. Les autres non plus, d'ailleurs… Lorsque la famille de Riley emménage dans une grande ville, avec tout ce que cela peut avoir d'effrayant, les Émotions ont fort à faire pour guider la jeune fille durant cette difficile transition. Mais quand Joie et Tristesse se perdent accidentellement dans les recoins les plus éloignés de l'esprit de Riley, emportant avec elles certains souvenirs essentiels, Peur, Colère et Dégoût sont bien obligés de prendre le relais. Joie et Tristesse vont devoir s'aventurer dans des endroits très inhabituels comme la Mémoire à long terme, le Pays de l'Imagination, la Pensée Abstraite, ou la Production des Rêves, pour tenter de retrouver le chemin du Quartier Général afin que Riley puisse passer ce cap et avancer dans la vie…

La nouvelle programmation de l'ARMCDH est cofinancé par l'Union Européenne via le programme Med Culture, le ministère de la justice et des libertés, l'European Endowment for Democracy (EED), et appuyée par le Centre Cinématographique Marocain (CCM), **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** le Centre Culturel Les étoiles de Sidi Moumen, l'association Al Kachf Al Mounir et le magazine Sortir mag.

https://allevents.in/rabat/rabat-matin%C3%A9e-enfants-vice-versa/1614199478906958

جميعا من أجل العدالة الإيكولوجية

TIME Fri May 27 2016 at 05:00 pm Add to calendar

VENUE Commission Régionale des Droits de l'Homme Casablanca-Settat, crdh.casablancasettat@cndh.org.ma, Casablanca, Morocco

Follow Contact حركة انفاس الديمقراطيةCREATED BY Mouvement Anfass Démocratique - Promote this event

Advertisement

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء

الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية

حركة أنفاس الديمقراطية – تنسيقية الدار البيضاء

الجامعة الربيعية الثانية : "جميعا من أجل العدالة الإيكولوجية".

الورشة الموضوعاتية الأولي

الدار البيضاء في 27 ماي 2016 على الساعة 5 مساءا.

المكان : مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالدار البيضاء

البرنامج

1- الصحة المستدامة – د عثمان بومعاليف, دكتور في الطب.

2- الاقتصاد الأخضر – ذ رضا الهمادي – رئيس المرصد المغربي للسياسات العمومية.

3- الحق في الأرض – ذ صوريا الكحلاوي – أستاذة جامعية للسوسيولوجيا.

التسيير : ذ اسماعيل الكريمي – عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار البيضاء – سطات.

https://allevents.in/casablanca/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A9/247141758996447

الدريوش: لقاء تحسيسي حول البيئة

25 مايو 2016 11:00

الدريوش: لقاء تحسيسي حول البيئة

نظمت أمس الثلاثاء 24 ماي 2016 بالدريوش، المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالدريوش بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور، لقاء تحسيسيا حول البيئة لفائدة تلاميذ مدرسة الشروق.

وحسب المنظمين فإن هذا اللقاء يروم إلى تحسيس وتوعية الناشئة المدرسية بأهمية احترام البيئة وتطوير علاقته بها وهو ما يتطلب الارتقاء بالتربية البيئية، وخلال هذا اللقاء قدم النادي البيئي بالمؤسسة عرضا حول البيئة وعرضا مسرحيا حول ذات الموضوع بمشاركة التلاميذ والتلميذات.

فيما أبرزت مداخلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالحسيمة–الناظور العلاقة المترابطة بين الحقوق الإنسانية والبيئة وما يسببه التدهور البيئي مثل التصحر وتغير المناخ وتلوث المياه البحرية والعذبة على تراجع الحقوق البيئية بشكل عام، كما تم تسليط الضوء على التشريع الوطني في المجال البيئي والتزامات المغرب الدولية خاصة بعد توقيعه على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء في سياق التحضيرات لتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ COP22بمراكش في نونبر المقبل.

http://www.rifgate.com/news/2016/05/25/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/

لقاء تحسيسي باحترام البيئة بالدريوش

نظمت المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة -الناظور، الثلاثاء بالدريوش، لقاء تحسيسيا حول البيئة لفائدة تلاميذ مدرسة "الشروق". ويهدف هذا النشاط، حسب المنظمين، إلى تحسيس وتوعية النشء بأهمية احترام البيئة وتطوير علاقته بها، وهو ما يتطلب الارتقاء بالتربية البيئية. وتضمن برنامج اللقاء، على الخصوص، عرضا حول موضوع البيئة قدمه النادي البيئي بالمؤسسة، ونشاطا مسرحيا بمشاركة التلاميذ والتلميذات. وانصب مداخلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالحسيمة -الناظور على إبراز العلاقة المترابطة بين الحقوق الإنسانية والبيئة، وانعكاسات التدهور البيئي (كالتصحر وتغير المناخ وتلوث المياه البحرية والعذبة) على الحقوق البيئية بشكل عام. كما تم تسليط الضوء على التشريع الوطني في المجال البيئي، والتزامات المغرب الدولية خاصة بعد مصادقته على الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

ندوة دولية حول الاتجاهات الكبرى للاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية

12/11

◆ فاس: محمد المتقي

احتضن قصر المؤتمرات بفاس يومي 13 و14ماي الجاري ندوة دولية تحت عنوان «الاتجاهات الكبرى للاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية في منازعات الحقوق والحريات الأساسية»، من تنظيم شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس والمركز المغربي للدراسات السياسية والدستورية، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومحكمة النقض، بالإضافة إلى فاعلين مؤسساتيين آخرين.

وتهدف إلى المساهمة في دعم الصرح القانوني والحقوقي الوطني عبر الإعداد لتوجهات أساسية للاجتهاد القضائي الدستوري تتلاءم والمقتضيات المتطورة التي كرسها دستور 2011، دون الإخلال بالتوازنات الهشة بطبيعتها بين متطلبات أطياف المجتمع من حيث الحفاظ على العمق التقليدي للهوية المغربية من جهة والتطلع إلى مواكبة الركب التقدمي من جهة أخرى.

وعبر أربع محاور أساسية يركز الأول منها على حصيلة الاجتهاد القضائي الدستوري قبل 2011 في منازعات الحقوق والحريات في المغرب. والثاني يهم منهجية التشريع في إطار المطابقة للدستور والمعايير المرتبطة به بناء على مسطرة الدفع بعدم الدستورية. فيما المحور الثالث يهم المدخل الأساسي لمسطرة الدفع بعدم الدستوري والمحور الأخير، ينصب على طرح الإشكاليات المرتبطة بتنزيل الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والشأن الديني والشأن السياسي كمحددات لمرجعية للاجتهاد الدستوري في مجال الحقوق والحريات الأساسية.

كما تروم هذه الندوة معالجة السؤال المطروح كموضوع أساسي لهذه الندوة هو «مدى مقدرة القضاء الدستوري على الاستجابة لمتطلبات ضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية التي أسس لها النص الدستوري برمته، أي الذي يتضمن التصدير كجزء لا يتجزأ، وذلك من أجل تنزيل متمعن وواع لروح النص الدستوري بجميع مكوناته، ولو في ظل إكراهات تتعلق أساسا بتحديد لم يتم بعدم الحسم فيه لمضامين مصطلحات وازنة في الحقل الدستوري والحقوقي، والتي شكلت مواضيع عرضية لسجالات متعددة عرفتها الساحة الاجتماعية والسياسية ولم تفض بعد إلى رؤية واضحة (الحق في الحياة، حرية العقيدة، حرية التصرف بالجسد، إشكالية النوع الاجتماعي)، وكذلك ما هي طبيعة القراءة التي على القاضي الدستوري اعتمادها والتي تتلاءم مع دوره ليس فقط كراع للشرعية الدستورية ولكن أيضا وبالخصوص كمصدر لقواعد مستنبطة من الدستور وتتمتع بنفس الطبيعة القانونية».

> **مبدأ التراتبية المعيارية الذي ينبني على سمو النص الدستوري يشكل إحدى مقومات دولة القانون التي تعتبر أساس مبدأ حماية حقوق وحريات الفرد ضد تعسف السلطة، التي كانت سابقا لا تضع نفسها تحت طائلة القانون إلا برغبة منها ومتى وكيفما شاءت، وهو واقع أبعد من كونه امتثالا للسلطة العليا للقانون.**

وأكدت الورقة التقديمية لهذه الندوة الهامة على أن مسألة حماية الحقوق والحريات الأساسية من أهم التطورات التي عرفتها المنظومات السياسية والقانونية الغربية والديمقراطية على وجه العموم. وإذا كان الأصل أن الولاية العامة لحماية الحقوق الأساسية ترجع للقضاء العادي في إطار المنظومة التشريعية الوطنية برمتها، فمبدأ حماية الحقوق والحريات الأساسية ينبني على خضوع المنظومة التشريعية للمقتضيات الدستورية والقواعد ذات الطبيعة الدستورية المؤسسة للحقوق والحريات الأساسية بناء على خصوصية كل منظومة قانونية وسياسية.

واعتبرت هذه الورقة «مبدأ التراتبية المعيارية الذي ينبني على سمو النص الدستوري يشكل إحدى مقومات دولة القانون التي تعتبر أساس مبدأ حماية حقوق وحريات الفرد ضد تعسف السلطة، التي كانت سابقا لا تضع نفسها تحت طائلة القانون إلا برغبة منها ومتى وكيفما شاءت، وهو واقع أبعد من كونه امتثالا للسلطة العليا للقانون. ومن خلال فحصه لمدى مطابقة المقتضيات التشريعية لنص أو لروح الدستور يضع القاضي الدستوري قراءة خاصة لهذه المقتضيات، مكملة بدرجة كبيرة للنص الدستوري».

أما بالرجوع إلى المنظومة القانونية الوطنية، فالاستنتاج الذي تؤكد عليه هذه الأرضية هو إشارتها إلى «أن سياق مراقبة دستورية النصوص التشريعية بقي نوعيا في مستوياته الدنيا، إذ لم يتجاوز الاجتهاد القضائي الدستوري حاجز القراءة المرتبطة بظاهر النص الدستوري، أي مدى الشرعية الدستورية، حيث لم يعمل المجلس الدستوري، على سبيل المثال، على فتح نقاش كان قد يفضي إلى إقرار الطبيعة الدستورية لتصدير الدستور كبادرة في هذا السياق، ولم يستطع بالتالي الخوض في مسلسل إقرار الطبيعة الدستورية لقواعد أخرى ومنها أساسا المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية التي لم تتضمن الدساتير قبل 2011 إلا البعض القليل منها. وهذا ما جعل مسألة حماية الحقوق والحريات بقيت تحت السلطة التقديرية للمؤسسة التشريعية وبطريقة غير مباشرة للسلطة التنفيذية».

وأكدت الوثيقة ذاتها على أن دستور 2011 جاء لتقويم قصور اجتهاد القضاء الدستوري وحسم النقاش حول الطبيعة الدستورية لتصدير الدستور، حيث العبارة الجلية بشكل هذا التصدير جزء لا يتجزأ من هذا الدستور. وبناء على مقتضيات التصدير.

أما فيما يتعلق أساسا بالتراتبية المعيارية، فتشير الوثيقة إلى أن «الاجتهاد القضائي الدستوري مقبل على مرحلة تختلف في أبعادها وطبيعتها عن سابقتها. فالمحكمة الدستورية ملزمة بتكريس حجية النص الدستوري والقواعد المرتبطة به، أي ذات الطبيعة الدستورية، والتي سوف تنبثق عن قراءة معينة لروح النص الدستوري وأيضا لقواعد تصدير الدستور، وخاصة ما تعلق منها بالحقوق والحريات الأساسية. وهي ملزمة أيضا بتكريس القواعد التشريعية المنبثقة عن التصدير عموما وكذا عن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي أقرها المغرب والمتعلقة على وجه الخصوص كذلك بالحقوق والحريات الأساسية التي لم يتأت للمشروع إنشاءها كقواعد تشريعية عادية».

ويؤطر هذه الندوة الدولية نخبة من الأساتذة المتخصصين والباحثين مغاربة وأجانب، عبر أكثر من 20 مداخلة وعرض على مدى يومين.

التامك: تعديل القانون المنظم للسجون لم يكن مرتجلا بل أفرزه التدبير اليومي لظروف اعتقال السجناء

◇ هشام الفرجي

أكد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن مبادرة المندوبية العامة لتعديل القانون المنظم للسجون تندرج في سياق استكمال تنفيذ محاور استراتيجيتها الجديدة والمندمجة، والتي تروم تأهيل قطاع السجون بشريا وبنيويا ولوجيستيكيا، إضافة إلى أنسنة ظروف اعتقال السجناء وتحسين معاملتهم.

وقال التامك في كلمته الافتتاحية خلال الندوة التي أقيمت يوم أمس الثلاثاء بالرباط لتقديم مسودة مشروع تعديل القانون المنظم للسجون، إن «مبادرة المندوبية العامة حول القيام بتعديل شامل للقانون المنظم للسجون لم يكن مرتجلا ولا اعتباطيا، وإنما يأتي من قناعة ترسخت في ضوء ما يفرزه التدبير اليومي لظروف اعتقال السجناء، من إشكاليات وصعوبات تزداد تعقيدا مع ارتفاع عدد المعتقلين، واختلاف مرجعياتهم الجنائية من حيث الخطورة والهشاشة أيضا»، يورد المتحدث نفسه.

واعتبر التامك أن العمل بالقانون الحالي المنظم للسجون، الذي مرت عليه ستة عشر سنة «يشكل في حد ذاته منعطفا أساسيا جسد المفهوم السليم للعقوبة السالبة للحرية ولمبدأ العناية بظروف اعتقال السجناء وصون كرامتهم، كما شكل قطيعة مع الممارسات التقليدية في تدبير ظروف اعتقال السجناء»، لافتا إلى أنه بعد مضي هذه المدة من الزمن «برزت معالم قصور في مضامين هذا القانون على مستوى معالجته لبعض الإشكاليات المرتبطة بالجوانب الأمنية والإدماجية في تفعيل دور المؤسسات السجنية».

وأوضح التامك أن المندوبية العامة ستوسع دائرة تشاورها وانفتاحها على ملاحظات ومقترحات مختلف الفعاليات الحكومية المعنية عبر تمكينها من نسخة من المسودة الأولية، لإبداء رأيها وملاحظاتها ومقترحاتها، مضيفا أنها ستعمل على عقد لقاء دراسي خاص حول هذا المشروع بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تدعو له جمعيات المجتمع المدني، للتفاعل مع ملاحظاتها ومقترحاتها وأخذها بعين الاعتبار في بلورة مشروع تعديل القانون.

بالمقابل، نبه المسؤول الأول عن سجون المملكة إلى أن تعديل القانون المنظم للسجون، مهما بلغ من درجات الدقة والنجاعة والملاءمة، ومهما بلغت جهود تنزيل مضامينه، «فلن تتحقق العدالة المنشودة إلا من خلال إعمال سياسة جنائية، وعقابية على وجه التحديد، تعتمد ترشيد الاعتقال وتفريد العقوبة السالبة للحرية وإعمال آليات موجبة للإفراج قبل موعده»، على حد تعبيره. وأضاف أن وضع الأسس السليمة لهذه السياسة الجنائية لابد وأن ينطلق من «رصد علمي ودقيق لظاهرة الجريمة بغية التمكن من بلورتها بشكل فعال تتحقق معه العدالة في أبعادها الحقوقية والقانونية والتنموية».

أما عز الدين بلماحي المنسق العام لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، فأكد أن «تحديث الإدارة السجنية مسؤولية الجميع، من قطاعات وزارية، ومجتمع مدني، وكافة المتدخلين في هذا المجال»، معتبرا أن مؤسسته طرف شريك في أنسنة الفضاء السجني، وتطوير الإمكانات اللوجيستيكية وتمتين الترسانة القانونية، إضافة إلى مواكبة السجناء خلال فترة الاعتقال وبعد مغادرتهم أسوار السجن. واستطرد بلماحي قائلا: «مبادرة المندوبية لتعديل قانون السجون يندرج ضمن مطمح إنساني ونبيل لتوفير كل الرعاية للسجناء باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها المواطن خارج المؤسسة السجنية.

مبادرة المندوبية لاقت تقدير المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، حيث عبرت المديرة الإقليمية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، تغريدة جبر عن إعجابها بخطوة المندوبية الرامية إلى الرقي بالقانون المنظم للسجون من خلال تعديل القانون المنظم للسجون. وقالت جبر في كلمتها إن المسودة المشروع تعتبر نموذجية وفريدة من نوعها على مستوى الوطن العربي باعتبار أنها تمت صياغتها وفق أحدث معايير الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة اختصارا بقواعد نيلسون مانديلا. وتابعت جبر حديثها بالقول: «هذه فرصة المغرب من أجل قطع شوط مهم في ترسيخ حقوق النزلاء»، موضحة أن قضايا إصلاح العدالة الجنائية والسجون على وجه التحديد تلقى «اهتمام أعلى سلطة في البلاد بشكل مباشر ويدل على حرصه الإنساني العالي لاحترام قيم العدالة وحقوق الإنسان».

ويهدف هذا اللقاء، المنظم من قبل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والسفارة البريطانية، إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى الدواعي المنهجية والمرجعية لتعديل القانون المنظم للسجون. كما ترمي الندوة التي شارك فيها ثلة من الخبراء على المستوى الدولي والعربي، إلى إبراز مستجدات مسودة مشروع القانون المنظم للسجون والمرجعية.

بوجدور:جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور تنظم لملتقى الخامس للمرأة

بواسطة هيئة التحرير - 25 مايو 2016

زوايا بريس

تنظم جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع بوجدور بدعم من صندوق دعم تشجيع تمثيلية النساء الملتقى الخامس للمرأة، وذلك يومي 27 و28 ماي 2016 بمدينة بوجدور.تحت شعار: مشاركة النساء في الحياة السياسية دعامة أساسية لتحقيق الديمقراطية والمساواة.

ويهدف هذا اللقاء المنظم بتنسيق مع **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان** العيون السمارة ومندوبية الثقافة ببوجدور ومركز المستقبل للتنمية والثقافة . حسب بلاغ توصلت "زوايا بريس" بنسخة منه . إلى التعريف بالحقوق السياسية للنساء على ضوء دستور 2011 وتعزيز مشاركتهن السياسية في انتخابات 2016 إضافة إلى الرفع من نسب مشاركة المرأة في الاستحقاقات المقبلة بإقليم بوجدور .

ويتضمن برنامج الملتقى . حسب البلاغ . تقديم عروض علمية في ندوتين حول جملة من المواضيع كالمشاركة السياسية للنساء ، التمكين السياسي للنساء ،ومشاركة النساء في الحياة السياسية بالأقاليم الجنوبية :الراهن والتحديات ،وتنظيم دورة تكوينية لفائدة المستشارات الجماعيات والفعاليات الجمعوية ببوجدور حول مهارات المرافعة والتعبئة والمشاركة في الاستحقاقات التشريعية لسنة 2016 تصويتا وترشيحا ،وتوقيع كتاب وجوه ومخالب للكاتبة فاطمة البكاي على أن تتلو الملتقى حملات تحسيسية في شهر يونيو القادم .

http://zawayapress.com/?p=4912

بنكيران يجتمع بزعماء الأغلبية للرد على مذكرة المعارضة حول اعتماد البطاقة الوطنية في الإنتخابات

مايو 25, 2016

علم موقع Rue20.Com من مصادر خاص، أن رئيس الحكومة "عبد الاله بنكيران" اتصل بزعماء أحزاب الأغلبية الحكومية، لعقد اجتماع عاجل للرد على مذكرة المعارضة حول اعتماد البطاقة الوطنية في الإنتخابات.

ويُضيف مصدرنا أن رئيس الحكومة، سيجتمع على الأرجح بزعماء الأغلبية بمنزله اليوم الأربعاء، حيث كانت أحزاب الأصالة والمعاصرة والإتحاد الإشتراكي والإتحاد الدستوري، قد راسلت الحكومة، حول التحضير للانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في ال7 من أكتوبر المقبل.

وأفرد مصدرنا أن الرد سيكون حتماً برفض مقترح المعارضة باعتماد البطاقة الوطنية، فيما كان حزبي "الأصالة والمعاصرة" و "الاتحاد الاشتراكي" قد وجها اتهاماً مباشراً لحزب "العدالة والتنمية" بتسجيل مواليه والتشطيب على لوائح المواطنين بعدد من المدن.

وهمت أبرز نقاط مذكرة الأحزاب الثلاثة، الموجهة إلى رئيس الحكومة "عبد الإله بنكيران"، حول الإنتخابات التشريعية القادمة لـ9 أكتوبر، مجموعة من الإشكالات المرتبطة بعملية التحضير للإنتخابات وهمت بالأساس ،ضرورة مراجعة اللوائح الانتخابية خاصة جانبها الإلكتروني.

الأحزاب المعارضة الثلاثة ،اعتبرت في مذكرتها أن " التسجيل الاليكتروني في اللوائح الانتخابية شابته العديد من الاختلالات، مما يفتح الباب لحالات الغش ويشكل مساسا خطيرا بصحة العملية الانتخابية".

وذكرت ذات الأحزاب ، في مذكرتها التي تأتي قبل أشهر قليلة من الإنتخابات ، أن اللوائح الانتخابية تعرف تشوهات تمس سلامتها، مطالبةً بـ" اعتماد البطاقات الوطنية والمعلومات المبينة في اللوائح، ويمكن تنقيتها من الشوائب بناء على المعطيات المتوفرة لدى الإدارة العامة للأمن الوطني ووزارتي العدل والداخلية وغيرها من الإدارات والجماعات والمصالح العمومية".

مذكرة أحزاب المعارضة الثلاثة أكدت أن "عملية التسجيل الإلكتروني عرفت انزلاقات خطيرة، مست بجوهر العملية الديمقراطية، والمتمثلة في أن يتقدم المواطن بنفسه شخصيا لطلب التسجيل بشكل مباشر، أو بواسطة الوسائل الإلكترونية"، مضيفةً أن ذلك "يذكر بإنزالات سنوات التزوير الفاضح، مما يفتح الباب لحالات كثيرة من الغش".

و نبهت المذكرة إلى أن " التأخر الحاصل في وضع مشاريع النصوص التشريعية، المتعلقة بانتخابات مجلس النواب المزمع تنظيمها يوم 7 أكتوبر 2016، من شأنه أن ينعكس سلبا على استقرار القانون الانتخابي وما سيترتب عنه من مس بمصداقية هذه الاستحقاقات".

أحزاب المعارضة المعنية أشارت إلى ضرورة اعتماد منهجية تشاركية، خاصة فيما يتعلق باللوائح الانتخابية وبترتيبات أخرى، للوصول إلى عمليات انتخابية نزيهة، موضحةً أن " الغاية من إقرار هذا المبدأ هو تمكين مختلف أطراف العملية الانتخابية، خاصة الناخبات والناخبين والمرشحات والمرشحين والإدارة الانتخابية والقضاء المختص، من تمثل الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالعملية الانتخابية واتخاذ قراراتهم المختلفة على هذا الأساس".

زعماء أحزاب المعارضة الموقعين على المذكرة ذكروا رئيس الحكومة **بكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى في تقريره المتعلق بملاحظة الانتخابات الجهوية و الجماعية لـ4 شتنبر 2015 كلا من البرلمان والحكومة** بـ" الاستجابة لضرورة استقرار القانون الانتخابي وذلك بالمصادقة على القوانين المتعلقة بالعناصر الأساسية للقانون الانتخابي، خاصة النظام الانتخابي بحد ذاته وتقطيع الدوائر الانتخابية، ستة أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي".

ودعت ذات الأحزاب رئيس الحكومة إلى الرد على كل طلباتها، خاصة في ما يتعلق بمصاحبته في الإشراف على الانتخابات وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي، بما يتلاءم مع المعطيات السكانية الجديدة، وكل ما يتعلق بيوم الاقتراع وتشكيل المكاتب وتقليص عددها ووضعية المراقبين فيها والاحتفاظ بكل الوثائق وأوراق التصويت.

https://www.rue20.com/%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A8%D8%B2%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84/

فتيات الانبعاث: قانون تشغيل القاصرين جريمة نكراء ضد الطفولة

الشرقي لحرشنشر في اليوم 24 يوم 12 - 05 - 2016

يتواصل الجدل بشأن مشروع القانون 19.12 المتعلق بالعمال المنزليين، الذي يسمح بتشغيل الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، وتتسع الأصوات المعارضة له شيئا فشيئا، فبعد الانتقادات الحادة، التي وجهها إليه رواد مواقع التواصل الاجتماعي، دخلت عدد من الجمعيات المهتمة بالطفولة والشباب على الخط لتعلن رفضها له.

وفي هذا الصدد، اعتبرت منظمة فتيات الانبعاث، التابعة لحزب الاستقلال، في بيان لها، أن مشروع القانون الجديد، الذي أتى به وزير التشغيل، عبد السلام الصديقي، يعتبر جريمة نكراء في حق الطفولة.

وأعربت المنظمة عن استيائها مما وصفته بالخرق السافر لمقتضيات المواثيق والصكوك الدولية، التي صادق عليها المغرب بخصوص حماية الطفلات والأطفال، وضرب روح ونصوص دستور 2011، **وعدم التجاوب مع توصيات المؤسستين الدستوريتين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي".**

وواصلت الجمعية هجومها على مشروع القانون الجديد، معتبرة أنه سينعش سوق النخاسة في أجساد طفولتنا، ويرفع من منسوب الهدر المدرسي في صفوف الفتيات، مشيرة إلى أن المكان الطبيعي لفتاة 16 سنة هو مقاعد الدراسة، وليس العمل المنزلي.

ودعت المنظمة القطاعات الحكومية، وممثلات وممثلي الأمة إلى تحمل كامل مسؤوليتهم لأجل وقف ما وصفته ب"النزيف في حق كرامة المواطن والمواطنة المغربية لضمان العيش الكريم لفلذات أكباد هذا الوطن، والسهر على توفير الضمانات لحمايتهن".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: يجب منع تشغيل خادمات البيوت دون 18 سنة

http://www.maghress.com/alyaoum24/593464

توجيه تهم الاحتجاز والعنف لطلاب جامعيين بالمغرب

وجهت النيابة العامة بمدينة مكناس المغربية تهم الاحتجاز وإهانة موظفين حكوميين وممارسة العنف إلى خمسة طلبة جامعيين محسوبين على تيارات اليسار الراديكالي.

وأرجأت محكمة مكناس الابتدائية استكمال النظر في واقعة الاعتداء على شابة تدعى شيماء تعمل في مقهى جامعة مكناس، وهي الواقعة التي أعادت إلى الواجهة جدلا حول العنف داخل الجامعات المغربية.

ويقول مراسل الجزيرة عبد المنعم العمراني إن واقعة مكناس تؤكد خلاصات لتقرير أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب –وهو مؤسسة رسمية– تفيد بأن بعض الفصائل الطلابية المرتبطة بتيار اليسار الراديكالي هي أكثر من يمارس العنف ضد غيرها من الفصائل الطلابية الأخرى.

وشهدت الجامعات المغربية حالات نزاعات أدت في بعضها إلى القتل، كما في حالتي الطالب عبد الرحيم الحسناوي الذي كان ينتمي لمنظمة التجديد الطلابي ذات التوجه الإسلامي، والطالب محمد بن عيسى آيت الجيد الذي كان عضوا في تيار الطلبة "القاعديين التقدميين".

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/5/25/%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87-%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B2-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

ندوة دولية بكلميم حول "الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل"

أضيف في 25 ماي 2016 الساعة 33 : 15

ينظم مركز الدراسات الصحراوية من 26 إلى 28 ماي 2016 بمدينة كلميم ندوة دولية حول موضوع "الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل". وتسعى الندوة إلى تسليط الضوء على التنوع الثقافي والهوياتي لعالم الصحراء وتقديم نظرة جديدة عن الموضوعات البارزة وذات المغزى عن التفاعلات بين ضفتي الصحراء بالإضافة إلى محاولة سبر أغوار العوامل التي صاغت العلاقات عبر الصحراوية. كما ترمي إلى بحث الدور المحتمل للتنمية الإقليمية على المستوى الإفريقي وذلك في إطار من التعاون والتبادل.

وستشهد الندوة مشاركة جامعيين من المغرب والجزائر وفرنسا وإسبانيا وموريتانيا والسنغال ومالي والنيجر يمثلون العديد من الجامعات ومراكز بحث مختصة.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية للندوة يوم الخميس 26 ماي 2016 ابتداء مع الساعة السادسة مساء (18:00) بمركز الاستقبالات والندوات بمدينة كلميم.

كما سينظم على هامش الندوة معرض "أصداء الجنوب" وهو معرض من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، انطلق منذ 9 فبراير 2016 بمدينة الرباط وهو يهدف إلى تمكين الجمهور من اكتشاف أعمال ثمان فنانين تشكيليين يعيشون ويعملون بالأقاليم الجنوبية.

يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية،-جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط. ويهدف المركز بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصصات تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية.

http://www.zoompresse.com/news9184.html

الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمراكش تطالب بتوفير الظروف الملائمة للطلبة المعتقلين من اجل اجتياز الامتحانات

راسلت الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع المنارة مراكش كل من: وزير العدل والحريات، والمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. تحت موضوع : توفير شروط مناسبة لطلبة معتقلين لاجتياز الامتحانات

وجاء في الرسالة التي توصلت المسائية العربية بنسخة منها، أن المعتقلين السياسيين الطلبة ليوم 19 ماي بمراكش، والذين يوجدون رهن الاعتقال الاحتياطي منذ يوم الاحد 22 ماي، ويتوزعون على كل من المركب السجني الأوداية والسجن المدني بولمهارز بمراكش هم مقبلون على الامتحانات، لذا تلتمس الجمعية تمكينهم من الظروف والشروط المناسبة والمساعدة على اجتيازها.

وضمنت الجمعية في رسالتها أن جل المعتقلين والمعتقلة مقبلين على اجتياز الدورة الاخيرة من الامتحانات الجامعية للعام الحالي، وحيث ان الشرعية الدولية لحقوق الانسان التي يعد المغرب طرفا فيها ؛ تؤكد على قرينة البراءة ، وعلى تمتيع المعتقل بكل الضمانات التي تصون كرامته وحقوقه بما فيها حقه في الدراسة، وحيث ان القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعتمدة من طرف مؤتمر الامم المتحدة سنة 1955 والتي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه المؤرخين ب31يونيو 1957 و13 ماي 1977 والتي تؤكد على ضرورة احترام المعتقلين وتمكينهم من الحق في الصحة والتعليم والتغذية والفسحة والتواصل عبر الزيارة وعلى المظهر اللائق والحق في الترفيه وفي سلامة أجسادهم وعقولهم. وحيث أن المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ 14 اكتوبر 1990 تسير في نفس اتجاه القواعد النموذجية وتؤكد على حق السجناء في المشاركة في الأنشطة الثقافية والتربوية... وتدعو إلى احترام كرامة السجناء وقيمهم كبشر؛ فإننا . تضيف الرسالة . في الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع المنارة مراكش نناشدكم ب:

أولا؛ بتسهيل وتهييئ الشروط المناسبة ليتمكن المعتقلون الاحتياطيون المشار اليهم اعلاه من اجتياز الامتحانات في ظروف مناسبة، وذلك بتجميعهم بالسجن المدني بولمهارز بمراكش، وتنقيل المتواجدين بسجن الاوداية إليه.

ثانيا؛ بتسهيل عملية مدهم بالمقررات والمراجع الدراسية.

ثالثا؛ بتحسين شروط اعتقالهم بما يتناسب ومنطوق القواعد والمبادئ الأممية ذات الصلة.

http://almassaia.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83-6/

"الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل" : موضوع ندوة دولية بكلميم من 26 إلى 28 ماي

التفاصيل تم إنشاءه بتاريخ الأربعاء, 25 أيار 2016 11:47

الرباط : ينظم مركز الدراسات الصحراوية من 26 إلى 28 ماي الجاري بمدينة كلميم، ندوة دولية حول موضوع "الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل".

وذكر بلاغ للمركز أن هذه الندوة تروم تسليط الضوء على التنوع الثقافي والهوياتي لعالم الصحراء وتقديم نظرة جديدة عن الموضوعات البارزة وذات المغزى عن التفاعلات بين ضفتي الصحراء، بالإضافة إلى محاولة سبر أغوار العوامل التي صاغت العلاقات عبر الصحراوية، وبحث الدور المحتمل للتنمية الإقليمية على المستوى الإفريقي وذلك في إطار من التعاون والتبادل.

وأضاف البلاغ أن الندوة ستعرف مشاركة جامعيين من المغرب والجزائر وفرنسا وإسبانيا وموريتانيا والسنغال ومالي والنيجر يمثلون العديد من الجامعات ومراكز بحث متخصصة.

وأشار المصدر ذاته إلى أنه سينظم على هامش الندوة، معرض "أصداء الجنوب" وهو معرض من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير، انطلق منذ 9 فبراير المنصرم بمدينة الرباط، ويهدف إلى تمكين الجمهور من اكتشاف أعمال ثمانية فنانين تشكيليين يعيشون ويعملون بالأقاليم الجنوبية.

يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط.

ويهدف المركز بشكل خاص إلى القيام بأبحاث متعددة التخصصات تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية.

http://www.hadatcom.com/index.php/agence/6916-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%8C-%D8%A3%D9%85%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%86-26-%D8%A5%D9%84%D9%89-28-%D9%85%D8%A7%D9%8A.html

كلميم تحتضن ندوة دولية حول "الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل"

على مدى ثلاثة أيام وابتداء من مساء يوم الخميس 26 ماي إلى غاية 28منه ستعيش بوابة الصحراء مدينة كلميم على إيقاع ندوة دولية حول موضوع "الصحراء، أمكنة التاريخ...فضاءات التبادل"بمشاركة جامعيين من المغرب والجزائر وفرنسا وإسبانيا وموريتانيا والسنغال ومالي والنيجر يمثلون العديد من الجامعات ومراكز البحث.

وتسعى الندوة حسب البلاغ الذي توصلت أنفاس بريس بنسخة منه من مركز الدراسات الصحراوية المنظم لهذه التظاهرة الفكرية إلى تسليط الضوء على التنوع الثقافي والهوياتي لعالم الصحراء وتقديم نظرة جديدة عن الموضوعات البارزة وذات المغزى عن التفاعلات بين ضفتي الصحراء بالإضافة إلى محاولة سبر أغوار العوامل التي صاغت العلاقات عبر الصحراوية. من جهة ومن جهة ثانية ترمي الندوة أيضا إلى بحث الدور المحتمل للتنمية الإقليمية على المستوى الإفريقي وذلك في إطار من التعاون والتبادل وعلى هامش الندوة سينظم معرض "أصداء الجنوب" من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير وهو معرض أسس و انطلق منذ9 فبراير2016 بمدينة الرباط و يهدف إلى تمكين الجمهور من اكتشاف أعمال ثمان فنانين تشكيليين يعيشون ويعملون بالأقاليم الجنوبية.

وجدير بالإشارة أن مركز الدراسات الصحراوية الذي يديره الباحث "رحال بوبريك" ، افتتح نشاطه في فبراير2013، بعدما أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس أكدال الرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط. ويضطلع المركز بشكل خاص بمهمة القيام بأبحاث متعددة التخصصات تهم مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية بمفهومها الواسع للأقاليم الجنوبية وتشجيع البحث في خدمة التنمية.

أنفاس بريس : مصطفى لبكر

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-37-22/item/34482-2016-05-25-16-49-12

حزب الأصالة و المعاصرة يشعل البرلمان بندوة حول مجلس الشباب و العمل الجمعوي

25 ماي 2016 - 20:44

شهد مقر مجلس النواب بعد زوال اليوم الأربعاء، 25 ماي الجاري، ندوة وطنية لمنظمة شباب حزب الأصالة والمعاصرة حول "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي"، وذلك بشراكة مع فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

وتميز هذا اللقاء الوطني الشبابي بالمشاركة الفعلية للسيد حكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، والذي كانت له مداخلة في الموضوع، إلى جانب مشاركة السيدة ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، و أيضا كلمة تقديمية لنجوى كوكوس، رئيسة منظمة شباب الحزب.

كما عرفت الندوة كلمات لممثلين عن مؤسسات وطنية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وزارة الشباب والرياضة، إضافة إلى كلمة للشبيبات الحزبية والمجتمع المدني..إلخ

وتناولت الندوة بالمناقشة والتحليل محاور مركزة حول التعريف بالمجلس الاستشاري للشباب، ووظائفه ومهامه وهيكلته، فضلا عن ماهية العلاقة بينه وباقي المؤسسات الدستورية الأخرى، وفي طليعتها الحكومة والبرلمان.

وفي كلمته، ثمن عبد الحكيم بنشماس مبادرة النقاش حول مجلس الشباب والعمل الجمعوي، باعتبار الأخير لبنة مهمة في البناء المؤسساتي. كما ذكر المتحدث بدلالات نتائج استطلاع رأي سياسي حول أولويات الشباب، وذلك قبل ما سمي ربيعا عربيا، حيث رصدت الدراسة تحولات عميقة كانت قيد التشكل.

http://www.marocanbae.com/100/6001.html

اختتام فعاليات مهرجان أسا الوطني للسينما و الصحراء بتتويج فيلم دوار السوليما لمخرجته أسماء المدير

أضيف في 25 ماي 2016 الساعة 30 : 17

تم إسدال الستار مساء يوم الأحد 22 ماي الجاري عن فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان اسا الوطني للسينما و الصحراء ، تحت شعار "سينما الصحراء وسؤال الثقافة " **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ووزارة الاتصال، وبدعم من السلطات المحلية والمجالس المنتخبة بجهة كلميم وادنون .ومؤسسات عمومية وخاصة والدي إمتد طيلة ثلاث أيام الماضية ، وقد عرفت هده الدورة حضور وجوه فنية وازنة إضافة إلى العديد من الإطارات التي تنتمي إلى الميدان الإعلامي والسينمائي،وعرف كدالك هذا الحفل تكريم الفنانة عائشة مهماه اعترافا بتفرد مسار نحتته على مدى عقود في ثوب شخصية مغربية أصيلة التلفزيون والسينما، كما تم الإعلان عن الأفلام الفائزة بجوائز المسابقة الرسمية للأفلام القصيرة.

وقد جاءت النتائج، التي أعلنت عنها لجنة التحكيم برئاسة المخرجة فريدة بورقية وعضوية المخرج و الناقد السينمائي عبد الإله الجوهري والإعلامي مدير مهرجان ميراللفت الدولي للسينما والبحر الفنان يوبا اوبركا و الفنانة المغربية القديرة أمال الثمار، على الشكل التالي :

الجائزة الكبرى : فاز بها عن جدارة واستحقاق فيلم " دوار السوليما " من إخراج أسماء المدير .

جائزة لجنة التحكيم : حصل عليها فيلم " نداء ترانغ " من إخراج هشام الركراكي .

ولم يفت لجنة التحكيم التنويه بفيلم " الرجوع " من إخراج إبراهيم الخليل بيروك .

http://ifninews.com/news4500.html

الجمعية الوطنية لمتصرفي قطاع الصحة تناقش موضوع "الصحة العقلية" ببلدية مراكش

الأربعاء 25 مايو 2016 - 17:16 خديجة النعماني – مراكش الآن

شهد مقر بلدية مراكش يوم السبت 21 ماي، حدث تنظيم يوم دراسي حول موضوع "الصحة العقلية، ودور متصرفي القطاع في مجهودات محاربة الوصم والإقصاء"، وذلك بتعاون بين الجمعية الوطنية لمتصرفي قطاع الصحة والمديرية الجهوية للصحة بجهة مراكش آسفي.

وقد شهد هذا اللقاء الذي ترأسه كل من المدير الجهوي للصحة ورئيس الجمعية، إقبالامميزا، حيث حضره أزيد من120 مشارك من مختلف العائلات المهنية للصحة بينهم أطر طبية وتمريضية وتدبيرية متخصصة في التكفل بالصحة النفسية والعقلية. كما شارك في هذا اللقاء نخبة من ممثلي جمعيات المجتمع المدني المختصة وعدد من المهتمين بموضوع اليوم الدراسي.وقد تم تقديم عروض قيمة تناولت بالدرس المحاور التالية:

– عرض حول عناصر الاستراتيجية القطاعية للتكفل بالصحة العقلية ومحاربة الإدمان قدمه الدكتور هشام بري، رئيس قسم الأمراض غير السارية بوزارة الصحة،

– محاضرة حول البعد الحقوقي للتكفل بالصحة العقلية، قدمها الأستاذ عبد الحق مصدق، مستشار لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط،

– عرض حول الأدوار المنوطة بهيئة المتصرفين من خلال مساءلة وظائفهم المتنوعة، كرافعة لبلوغ أهداف الاستراتيجية القطاعية للتكفل بالصحة العقلية ومحاربة الوصم والإقصاء، قدمه عبد اللطيف الزغادي رئيس القطب الإداري بمستشفى السعادة للأمراض العقلية بمراكش.

وقد لمس المشاركون من خلال العروض المقدمة، ومن خلال التفاعلات الإيجابية لكل المتدخلين، ما يكتسيه موضوع الصحة العقلية والنفسية من حساسية جعلت منه أولوية في الاستراتيجية القطاعية للصحة. وأجمعوا على أن بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال يبقى رهينا بدرجة وعي وانخراط كل المعنيين والمتدخلين من داخل ومن خارج القطاع، وبدرجة التزام كل الأطر المنتمية لمختلف العائلات المهنية للصحة، ومشاركتها في البرمجة والأجرأة والتتبع والتقييم، كل من زاوية مهامه الوظيفية والتخصصية.

كما كان اليوم الدراسي فرصة سانحة لتفاعل الأطر الصحية المتخصصة والممارسة في ميدان الصحة العقلية والنفسية بجهة مراكش آسفي مع عدد من مسؤولي القطاع خارج إكراهات العلاقة الإدارية الرسمية، ومناسبة للتفاعل مع فعاليات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام الحاضرة.

كما شهد اليوم الدراسي لحظات صادقة تم خلالها التعبير بصوت واحد عن التنويه والتقدير والإشادة بكل من يناضل بالتزام صادق وفي صمت لأجل محاربة مختلف تجليات الوصم والإقصاء والتمييز، وبكل من كان له حظ وشرف المشاركة في عملية الكرامة في بداية صيف 2015، إذ تم استحضار أهم لحظات تلك العملية وتقديم شهادات شخصية لبعض الأطر الطبية والتمريضية والإدارية والجمعوية التي عاشت تلك التجربة ولا تزال مستمرة في التزامها وانخراطها في مجهودات الكرامة.وقد حرصت الجمعية الوطنية لمتصرفي قطاع الصحة على أن تقوم بتكريم رمزي لكل هؤلاء في شخص المدير الجهوي للصحة وفي شخص السيدة مديرة مستشفى السعادة للأمراض العقلية بمراكش.

وقد حرصت الجمعية الوطنية لمتصرفي قطاع الصحة على تدوين كل المقترحات والتوصيات والأفكار الإيجابية والبناءة التي أتت في العروض الثلاث المتكاملة وتلك التي صدرت عن المتدخلين خلال الندوة إضافة إلى الاقتراحات التي صاغتها الجمعية في مذكراتها الموضوعة كأرضية للنقاش. مما مكن من إعداد مذكرة تتضمن خلاصة للتوصيات الملحقة بهذا التقرير متمنية أخذها بعين الاعتبار لتطعيم الاستراتيجية القطاعية والمخطط الوطني للتكفل بالصحة العقلية والنفسية.

http://marrakechalaan.com/article-126005

بيان الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بايت اورير يدين قمع قائد قيادة سيدي عبدالله غياث للوقفة الاحتجاجية لسكان دوار عين الجديد ويستنكر اعتداءه على الصحافيين

25 مايو, 2016 في عين على مراكش

توصلت جريدة الانتفاضة ببيان من الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بايت اورير يدين قمع قائد قيادة سيدي عبدالله غياث للوقفة الاحتجاجية لسكان دوار عين الجديد ويستنكر اعتداءه على الصحافيين، هذا نصه :

"كما كان مقررا وفي اطار تفعيل برنامجهم النضالي، نظم سكان دوار عين الجديد سيدي عبدالله غياث بإقليم الحوز وقفة احتجاجية يوم 11 ماي 2016 امام مقر قيادة سيدي عبدالله غياث للتنديد بقرار اللجنة الاقليمية بالحوز الرافض لطلباتهم الرامية الى الاستفادة من عملية تمليك الاراضي الفلاحية التي يستغلونها والموزعة لهم بموجب ظهير صادر بتاريخ نونبر 1960، وذلك عملا بمقتضيات القانون 05.01 المتعلق بتفويت بعض القطع الارضية الفلاحية من ملك الدولة الخاص الى مستغليها بصفة منتظمة قبل 9 يوليوز1966، حيث يطعنون في الرفض المذكور بعلة ان طلباتهم تستوفي جل الشروط المنصوص عليها، وان لا مبرر لعدم قبولها.

وحمل المحتجون لافتات تطالب بحقهم في الاستفادة من عملية تفويت الاراضي لجهات أخرى.

وقد تابع الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بايت اورير من خلال مشاركته في الوقفة التدخل القمعي لقائد قيادة سيدي عبدالله غياث ضد المشاركات والمشاركين في هاته الوقفة السلمية، حيث تم تفريق الاحتجاج بعد التهديدات وتمزيق البيانات من طرف القائد، كما طال عنف القائد الصحفيين من جريدة الانتفاضة من اجل الحدثة"هما السيدين فتح الله الطرومبتي وسعيد اوتنومر، عبر سلوكات استفزازية وتهديدهم بالاعتقال والسجن، وكذا مصادرة معداتهم المهنية ومنعهم من التصوير، ولم يسلم من كل ذلك ايضا اعضاء الجمعية المغربية لحقوق الانسان بايت اورير، وأمام هذا الاعتداء الصارخ على الحق في التظاهر السلمي وعلى حرية الصحافة يعلن للرأي المحلي والوطني مايلي:

سلوك القائد يعد يعد انتهاكا للدستور والقانون ولجميع المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان ذات الصلة بالحريات العامة.

المطالبة باحترام حرية التظاهر وحرية التعبير و الرأي ضمانا لسيادة القانون.

استنكارنا لنهج سياسة الترويع والتهديد وتغليب المقاربة الأمنية على المقاربة الاجتماعية الحوارية البناءة.

تضامننا المطلق مع صحفيي اسبوعية الانتفاضة، عما تعرضوا له من تعسفات ومضايقات، من لدن القائد، أثناء مزاولتهم لمهامهم في تغطية احداث الوقفة الاحتجاجية مما يشكل تضييقا على حرية الصحافة والاعلام .

اعتبار الجمعية، ان حرية الصحافة، والحق في الرأي والتعبير، والحق في الوصول الى المعلومات من اسس دولة الحق والقانون ، وغيابهما أو إضعافهما يعيق بناء الديمقراطية واقرار حقوق المواطنة.

إدانتنا الشديدة للقمع الذي تعرض له سكان دوار عين الجديد المنظمون للوقفة، أثناء ممارسة حقهم في الاحتجاج والتعبير عن مطالبهم .

مطالبتنا الجهات المسؤولة بفتح تحقيق وكذا حوار عاجل مع السكان لايجاد حل لمطالبهم.

دعوتنا المجلس الوطني لحقوق الانسان لتحميل مسؤولياته والتدخل ضمانا للحرية العامة.

دعواتنا الهيئات والاطارات الديمقراطية للتصدي لكل اشكال الانتهاكات الماسة بحقوق الانسان محليا وإقليميا ووطنيا.

استمرار الجمعية في تتبع ملف الاراضي الفلاحية بدوار عين الجديد ودعم مطالب المستغلين لها.

http://al-intifada.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD/

دائرة مقريصات بإقليم وزان تسبح في الفلك الممنوع : اعتداء جنسي على قاصر بجماعة عين بيضاء .

لم يعد أحد يعلم ما يخفيه القادم من الأيام في مجال الاعتداء على مواطني ومواطنات دائرة مقريصات . فبعد كل ما تعرض له مواطن من تعنيف على يد قائد كما تداولت ذلك على شكل واسع الصحافة الوطنية ، وبعد تسجيل اختلالات كبرى في تدبير الشأن التربوي بالتعليم الثانوي بنفس الجماعة ، ستهتز الأرض من تحت أقدام ساكنة المنطقة ، وهي تتلقى خبرا بيدوفيليا من النوع المتقدم ، تناول حيثياته في بيان – تتوفر الجريدة على نسخة منه – أصدره المكتب الإقليمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان بوزان .

غزارة المعطيات التي تضمنها البيان المشار إليه ، تفيد بأن تلميذة قاصر (10 سنوات) تتابع دراستها بالتعليم الابتدائي بدوار المقاصب بالجماعة الترابية عين بيضاء الواقعة تحت النفوذ الترابي لدائرة مقريصات بإقليم وزان ، اغتصب طفولتها شخص في عقده الخامس ، حين سمح لنفسه الشريرة باستباحة جسدها الطاهر . وتقول والدة القاصر في شكواها – تتوفر الجريدة على نسخة منها – المرفوعة للنيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بوزان يوم 12 ماي الجاري والمسجلة تحت عدد 39 / 3103 / 2016 ، بأنه " بتاريخ 10 ماي حوالي الساعة الثانية عشر زوالا أرسلت ابنتها القاصرة المذكورة لدكان المشتكى به لجلب قنينة زيت ، حيث غرر بها المشتكى به مستغلا سذاجتها ، وأدخلها الدكان ومارس عليها الجنس ...." .

بيان المكتب الإقليمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان الصادر بعد استماعه للطفلة القاصر ووالدها ، يقدم معلومات خطيرة تشير إلى أن " الضحية ذكرت أسماء بعض زميلاتها اللواتي سبق وتعرضن لنفس الاعتداء ... " .

وعلى ضوء هذه المعطيات المثيرة ، وبعد استنكاره لهذا " الفعل المشين والخطير المهدد لبنية المجتمع ، طالب الجهات القضائية المختصة بفتح تحقيق عاجل في هذا الملف ، حماية لأبنائنا من الذئاب البشرية " ، سارع الكاتب الإقليمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ، **بإحاطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال** ، من أجل الدخول على خط هذه القضية من حيث يسمح لها القانون المحدد لاختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها .

http://www.taourirtplus.com/archive/news/save/71.html

http://hadath.ma/33887-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84

في تونس والمغرب: مطالبة بالمساواة في الإرث

نعمات المطري نعمات المطري

المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة تمثل مطلبا رسميا في كل من المغرب وتونس، حيث قدمت في تونس مبادرة تشريعية بهذا الخصوص من قبل أحد النواب، **وفي المغرب رفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصية باعتماد هذه المساواة**. وقد أثارت هذه المطالبة جدلا واسعا في الشارع التونسي والمغربي.

ما هي حيثيات هذه المطالبة في المساواة في الإرث وكيف استقبلها المجتمع؟

هل بات من الواجب تحقيق هذه المساواة بين الرجل والمرأة في ظل كل ما تقوم المرأة اليوم من مسؤوليات اقتصادية تجاه نفسها وأسرتها؟

ناقش برنامج " حياة وناس " هذا الموضوع مع:

نبيلة بن عمر: مقررة لجنة القطاعات الاجتماعية في البرلمان المغربي، ونائبة عن حزب الأصالة والمعاصرة

خديجة شريف: مسؤولة العلاقات الخارجية في جمعية " نساء ديمقراطيات" التونسية ومسؤولة حقوق المرأة في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

مهدي بن غربية: عضو في البرلمان التونسي وصاحب المبادرة التشريعية للمساواة في الإرث

عبد الرزاق الحنوشي: متحدث باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

http://www.mc-doualiya.com/programs/familiy-children-parent-society-mcd/20160524-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

عبد الله أموش: المغرب والارتجاف الحقوقي

تُشكل منظومة حقوق الإنسان الكونية إحدى الدعامات الأساسية للنهوض بالإنسان وبناء العمران، وتتفاوت درجة استفادة الدول من تلك المنظومة حسب درجة انفتاح مجتمعاتها، رغم ما تطرحه بعض أفكارها من جدال داخل المنتظم الدولي، وكذا العالم الإسلامي، بسبب جدلية الكوني والخصوصي، وبسبب الدين ودرجة فهمه واستيعابه.

لقد استفاد المغرب من منظومة حقوق الإنسان بشكل كبير؛ نظراً لانخراطه في معظم المواثيق العالمية والاتفاقيات الدولية، وهو ما ساهم في ملاءمة المغرب الكثير من قوانينه مع الاتفاقيات العالمية، وصياغة دستور 2011 الذي يعده البعض من الدساتير المكرسة للحقوق والحريات، بغض النظر عن الممارسات التطبيقية والتناقضات الذاتية التي يحملها.

وبعيداً عن القضايا الخلافية في بعض الاتفاقيات الدولية التي يرى فيها المجتمع استهدافاً لخصوصيته الحضارية ومنظومته القيمية، فوت المغرب فرصة جديدة للترقي في سلم منظومة حقوق الإنسان، كما فوت عليه فرصة تقليل عدد انتقادات المنتظم الأممي الموجهة للمغرب فيما يخص مجال حماية حقوق الإنسان، يتعلق الأمر هناك بقانون "شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين".

ويبدو أن إقدام المغرب على سن نصوص تسد الثغرات القانونية، وتنسجم مع الاتفاقيات الدولية مع التراجع في بعض مقتضياتها لم تسجل فقط في مشروع قانون "شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين"، بل سجلت في عدة قوانين، نورد بعضاً منها على الشكل التالي:

أولاً: مدونة الأسرة

سن المغرب بعد مخاض عسير مدونة الأسرة، محدداً السن القانونية للزواج في 18 سنة، وهو ما رأى فيه البعض تكريساً لمقتضى متقدم، إلا أنه تراجع في نفس القانون عن ذلك المقتضى بتخويل القاضي السلطة التقديرية لتزويج قاصرين دون 18 سنة، فجاءت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان تطالب بضمان التنفيذ الصارم للمقتضيات المرتبطة بالحد الأدنى لسن الزواج (18 سنة).

وجاءت توصية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تدعو المغرب إلى "تعديل مشروع القانون لتحديد الثامنة عشرة سناً دُنيا للزواج، وإلغاء المادة 20 من قانون الأسرة التي تجيز للقاضي إعطاء الإذن بالزواج قبل السن القانونية المحددة، وهي سن 18 عاماً، والحرص على أن يعقد الزواج برضا الطرفين رضا لا إكراه فيه".

ثانياً: قانون الجنسية

اعترف قانون الجنسية بعد تعديله في عام 2007، للمرأة بحق نقل جنسيتها المغربية بشكل تلقائي إلى أبنائها بأثر رجعي، إلى جانب منح الرجل حق نقل الجنسية المغربية إلى زوجته الأجنبية، وهو ما رأى فيه البعض طفرة نوعية في سياق رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن المغرب استثنى المرأة من حق نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي على قدم المساواة مع الرجل.

فجاءت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان تطالب بتعديل قانون الجنسية وفقاً لأحكام الفصل 19 من الدستور والمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من أجل منح المرأة حق اكتساب زوجها الأجنبي للجنسية المغربية على قدم المساواة مع الرجل، وفقاً لنفس الشروط المنصوص عليها في المقتضيات المرتبطة باكتساب المرأة الأجنبية المتزوجة من مغربي للجنسية المغربية.

ثالثاً: مشروع قانون "شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين"

جاء مشروع قانون "شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين"؛ لسد ثغرة قانونية في هذا المجال، وهو ما عده البعض خطوة متقدمة، إلا أن إصرار الحكومة على جعل السن الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي 18 سنة والاقتصار على سن 16 سنة شكل خرقاً لعدة تعهدات دولية، وهو ما دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إصدار توصية تنص على تحديد الحد الأدنى للاستخدام في العمل المنزلي في 18 سنة.

وجاءت توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تدعو المغرب إلى اعتماد مشروع القانون الذي يحدد شروط عمل العمال

المنزليين وتشغيلهم، مع الحرص على أن يحدد هذا القانون سن 18 عاماً سناً دُنيا، ويضمن تمتع العمال المنزليين بشروط عمل عادلة وملائمة أسوة بغيرهم من العمال، وبإنشاء آلية تفتيش لرصد ظروف عملهم.

رابعاً: اتفاقية "سيداو"

رفع المغرب تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصادق على بروتوكولها الاختياري، ما جعل البعض يضع المغرب في وضع متقدم مقارنة مع باقي الدول العربية، لكنه حافظ على بيانه التفسيري بشأن الفقرة 4 من المادة 15 من الاتفاقية (منح نفس الحقوق للرجل والمرأة فيما يتعلق بالقانون المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم).

ولهذا أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة "سحب الإعلان المتعلق بالفقرة 4 من المادة 15 من الاتفاقية، باعتبار أن الدستور يمنح لجميع المواطنين الحق في حرية اختيار مكان إقامتهم والتنقل داخل التراب الوطني.

إن الخلاصة المترتبة على كل ما سبق ذكره أو إغفاله تؤكد أن المغرب في غنى عن كثير من الانتقادات التي تأتي من المنتظم الدولي والمؤسسات الوطنية، إذ لا مبرر لسن مقتضيات قانونية متقدمة والتراجع عنها بمنطق الاستثناء والتقدير، ورغم أن هناك من يرجع هذا الارتجاف الحقوقي -إن صح التعبير- إلى سير المغرب بسرعتين؛ الأولى حقوقية مسرعة، والثانية ثقافية كابحة، وأياً كان السبب لا يجب تضييع الفرص.

وعليه يجب استثمار التراكم في مجال حقوق الإنسان حتى يتسنى للمغرب التفرغ إلى قضايا تشكل موضوع ابتزاز دولي، يتعلق الأمر بقضية الصحراء، ورفع تجريم الشذوذ الجنسي، وإلغاء تجريم العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج، ورفع الحظر عن الإجهاض والإعدام والإفطار العلني في رمضان وغيرها من القضايا.

http://www.akhbarqatar.net/2016/05/22/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/

Assa : Le Sahara fait son cinéma

Mohamed Laabid Date :mai 25, 2016

La ville d'Assa a abrité récemment la quatrième édition du Festival national du cinéma du Sahara sous le thème «Le cinéma du Sahara et la question culturelle».

Cette manifestation culturelle, organisée par l'Association du festival d'Assa avec le soutien du conseil municipal et provincial, et la collaboration notamment du ministère de la communication, **le Conseil national des droits de l'Homme et l'INDH,** a constitué une occasion pour rendre hommage à des figures artistiques en reconnaissance de leur riche parcours dans le cinéma et la télévision.

Plusieurs longs métrages ont été projetés devant un jury présidé par la réalisatrice marocaine Farida Bourquia dont des œuvres en langue hassanie avec pour objectif de faire connaître les dernières productions nationales. Cette édition a également été marquée par la projection des quatre films marocains primés lors du Festival national du film de Tanger, ainsi que des courts métrages axés autour de la thématique du Sahara, ses us et coutumes et modes de vie en langues arabe, amazighe, française et hassanie. Etaient au programme de cette édition l'organisation d'ateliers de formation sur les métiers du cinéma au profit des jeunes et des élèves des établissements scolaires qui ont été encadrés par des professionnels et une conférence sur «Le cinéma au Sahara et la question culturelle et les horizons du développement» avec la participation de critiques et professeurs universitaires. Et aussi une exposition de livres cinématographiques, de photographies et de toiles artistiques.

D'après les organisateurs, ce festival offre un espace de rencontre et d'échange entre artistes marocains professionnels et amateurs, et constitue une opportunité pour les cinéphiles d'admirer les dernières œuvres du septième art national. L'objectif de ce festival est également d'engager une réflexion sur les moyens à même de promouvoir la production cinématographique dans la région d'Assa, qui dispose d'atouts naturels adéquats, et d'impliquer les acteurs culturels, artistiques et médiatiques nationaux pour l'ancrage de la culture cinématographique parmi les jeunes.

Et d'ajouter que ce genre d'événements contribue dans la promotion des atouts touristiques et culturels de la région, ainsi que les décors naturels à même d'en faire une destination pour la production cinématographique.

http://aujourdhui.ma/culture/cinema/assa-le-sahara-fait-son-cinema

Maroc-UE

Hugues Bayet : "Le Maroc est le pilier de l'Europe en Afrique"

25 May 2016 - 13:16

L'eurodéputé Hugues Bayet a souligné que le Maroc est le pilier de l'Europe en Afrique, ajoutant que l'Union européenne ne peut pas travailler toute seule isolée du monde.

Dans un entretien à la MAP, Hugues Bayet, a précisé que l'UE a renforcé sa collaboration avec le Royaume, notamment en matière de lutte contre le terrorisme, collaboration d'autant plus pertinente, a-t-il dit, que le «Maroc est un Etat démocratique qui fonctionne avec des institutions et avec lequel l'Europe a des relations depuis longtemps».

L'eurodéputé belge a cité, à titre d'exemple, la coopération étroite existant entre la Belgique et le Maroc dans le domaine de la lutte contre le terrorisme, rappelant dans ce contexte l'appel téléphonique que le Roi Philippe de Belgique avait eu avec S.M. le Roi Mohammed VI demandant l'aide des autorités marocaines, au lendemain des attentats qui avaient frappé Bruxelles le 22 mars dernier.

«Je plaide pour que de plus en plus d'Etats membres signent des accords de coopération avec le Maroc parce que c'est ensemble qu'on peut mettre fin au terrorisme», a-t-il préconisé.

Le député européen a ajouté que le Maroc est également un «vrai allié» de l'Union européenne s'agissant de la gestion des flux migratoires, soulignant que depuis des années, le Royaume respecte ses engagements par rapport à l'Union européenne.

«Il faut réchauffer les relations entre le Maroc et l'UE et continuer à travailler avec le Royaume en matière de sécurité, de lutte contre le terrorisme et dans le domaine agricole et économique en général», a-t-il affirmé.

Le député européen a, par ailleurs, mis en relief le «travail exceptionnel» accompli par le Conseil national des droits de l'homme et le suivi que le CNDH assure s'agissant de ces droits, notamment dans les provinces du Sud.

Hugues Bayet a, d'autre part, indiqué que l'arrêt du Tribunal de l'Union européenne sur l'accord agricole entre l'UE et le Maroc «nous pose problème à de nombreux égards parce que l'Europe quand elle s'engage doit évidemment avoir une sécurité juridique».

Il a rappelé, à ce propos, que la Haute représentante de l'UE pour les Affaires étrangères et la Politique de sécurité Federica Mogherini avait dénoncé, en son temps, cette décision «parce qu'elle met en danger les accords signés par l'Union européenne».

«Cet accord agricole doit être maintenu», a insisté le député européen, faisant observer que le Maroc est le seul pays à avoir le statut avancé au sein de l'Union européenne hormis les pays qui sont candidats à être membres de l'Union. Le Maroc et l'UE sont liés depuis des années par des «collaborations étroites et sérieuses», a-t-il dit, ajoutant que «la volonté européenne c'est de continuer à avancer avec le Royaume dans le domaine agricole, mais aussi dans d'autres domaines».

http://lematin.ma/express/2016/hugues-bayet---le-maroc-est-le-pilier-de-l-europe-en-afrique-/247899.html

TRAVAIL DOMESTIQUE : LA LOI DE TOUTES LES POLÉMIQUES !

Le projet de loi 19-12 a été adopté le 9 mai en commission parlementaire des secteurs sociaux. Il autorise d'employer le personnel de maison à partir de 16 ans, ce qui a provoqué un tollé chez les associations de défense des droits des enfants. La loi prévoit également un salaire minimal mensuel de 1 540 DH pour une prestation maximum de 48 heures de travail hebdomadaire.

«La loi est venue pour réglementer un secteur où il y avait une anarchie et un réel besoin de structuration et de protection des travailleurs. En soi, cela est positif pour le pays. Ce qui est inadmissible, c'est de vouloir légaliser le travail des mineurs. C'est quelque chose que l'on refuse totalement», lance, d'emblée, Bouchra Ghiati, présidente de l'association Insaf qui fait partie du collectif associatif «pour l'éradication de l'exploitation des mineures dans le travail domestique» regroupant pas moins de 50 ONG. L'adoption de 16 ans comme âge minimum pour le travail domestique a en effet suscité l'ire de nombreuses associations, mais également de simples citoyens, notamment sur les réseaux sociaux. L'Etat argumente son choix par le fait que l'âge minimum pour le travail est fixé à 16 ans par le Bureau international du travail (BIT). Mais le collectif apporte un argument de taille pour démonter la version gouvernementale. «Quand le Code du travail a vu le jour, il a précisé qu'une loi spécifique allait réglementer le travail domestique. Ce qui veut dire que cette prestation n'est pas une tâche comme une autre. C'est une activité particulière et très pénible. Différence de taille: les inspecteurs du travail ainsi que les assistantes sociales n'ont pas le droit de pénétrer dans les demeures des gens. C'est interdit par la loi. Alors qu'ils peuvent le faire pour d'autres activités professionnelles», ajoute Mme Ghiati. Le travail domestique présente des spécificités qui le rend, aux yeux des ONG, inadéquat pour les moins de 18 ans : cadre confiné, absence de tout contrôle, tâches ardues, éloignement de la famille… De plus, l'Organisation internationale du travail classe le travail domestique comme l'une des pires formes de travail des enfants.

CNDH, UNICEF, CESE…

C'est l'article 6 de ce projet de loi qui définit l'âge minimum pour travailler en tant que domestique dans une maison. Trois organisations, et pas des moindres, se sont très tôt prononcées contre le travail domestique à partir de 16 ans. D'abord, **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** qui a fait savoir que «la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant». Idem pour le Conseil économique, social et environnemental (CESE) et le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF) qui ont demandé de relever l'âge minimum prévu dans le projet de loi sur les travailleurs domestiques à 18 ans. L'Association casablancaise des pédiatres privés (ACPP), l'Association marocaine des psychiatres d'exercice privé (AMPEP) et l'Observatoire marocain de l'enfant et de l'adolescent des deux rives (OMEADR) se sont fendus d'une déclaration, le 10 mars dernier, pointant du doigt l'inadéquation du travail domestique avec la nature enfantine : «En tant que pédiatres, psychiatres, pédopsychiatres, psychologues, pédagogues, enseignants, travailleurs sociaux, nous avons trop souvent

rencontré dans l'exercice de nos métiers respectifs des jeunes filles, des adolescentes, des jeunes femmes adultes même, brisées physiquement et/ou psychiquement par une vie de travail en tant que domestiques, commencée trop tôt, jamais choisie, imposée pour diverses raisons. Outre la maltraitance physique (depuis les privations et carences alimentaires, le manque de sommeil, l'absence de repos), les abus sexuels fréquemment constatés (avec des avortements à répétition, parfois dans des conditions inimaginables), nous avons eu à prendre en charge des névroses traumatiques sévères, des dépressions résistantes, des épisodes psychotiques aigus, des conduites addictives, des tentatives de suicide à répétition, chez des jeunes filles ayant perdu l'estime d'elles-mêmes et surtout perdu confiance dans les adultes (leurs parents qui les ont mises entre les mains des familles "exploitatrices"), et pire, dans les institutions supposées les défendre».

Sur les réseaux sociaux, on n'hésite pas à qualifier ce projet de loi de «moyenâgeux» ou d'«esclavagiste». Les uns se demandant comment un pays se qualifiant de «respectueux des droits humains et de la démocratie puisse tolérer que des fillettes de 16 ans travaillent comme "petites bonnes"». Les autres interpellant les progressistes marocains qui «ont voté une loi qui autorise le travail domestique dès 16 ans». Une loi qui «n'offre pas à tous les enfants, jusqu'à leur majorité, les mêmes droits, les mêmes opportunités, la même chance à l'éducation ou à la formation». Le fait que le ministère de tutelle, celui de l'emploi et des affaires sociales, soit dirigé par un ministre du Parti du progrès et du socialisme (PPS), Abdeslam Seddiki en l'occurrence, rend les militants associatifs encore plus en colère. La sortie de Nabil Benabdellah, Secrétaire général du PPS, dans une vidéo, mise en ligne le 15 mai, se veut une réponse à tous ceux qui ont critiqué la décision du ministère de l'emploi. «En tant que parti politique, on voulait adopter18 ans comme âge minimum pour le travail domestique, mais nous avons rencontré beaucoup de résistance parmi nos partenaires dans le gouvernement, mais aussi dans l'opposition. Nous avons défendu notre ligne, mais puisqu'on n'avait pas d'appui, nous avons décidé de voter pour cette loi afin de combler un vide et de lutter ainsi contre les violences et les abus dont sont victimes les domestiques de maison». Et d'ajouter: «Nous allons militer pour l'établissement d'une période transitoire de 5 à 10 ans pour passer à 18 ans comme âge minimum pour le travail domestique».

Absence de dispositif de retrait des moins de 16 ans

Le tissu associatif tient à exprimer d'autres doléances par rapport à cette loi 19-12. «On nous parle de contrat, d'autorisation parentale, et ce pour un enfant de 16 ans qui n'a pas encore l'indépendance, ni la personnalité, pour s'opposer à des abus, ou encore à porter plainte», s'insurge Mme Ghiati. Et d'ajouter: «De plus, l'Etat ne prévoit aucun dispositif de retrait pour les enfants mineurs de moins de 16 ans qui travaillent aujourd'hui encore dans les maisons. Si la loi passe, l'employeur pourra tout simplement mettre l'enfant à la porte sans être inquiété. Il fallait penser à un processus et des ressources pour gérer le retrait des domestiques mineurs, la mise en contact avec les familles, la réinsertion éventuelle dans les écoles…».

La loi prévoit, pour les domestiques de maison de plus de 18 ans, un salaire minimum de 60% du Smig, l'enregistrement à la Caisse nationale de sécurité sociale, l'obligation de conclure un contrat de travail. La

loi exige également des congés hebdomadaires et annuels, un examen médical semestriel pour les mineurs ainsi que des sanctions pour ceux qui s'évertuent à recruter des domestiques de moins de 16 ans. Insuffisant, pour les associations de défense des droits des enfants. «Nous avons un grand problème d'applicabilité des lois dans ce pays. Le Maroc dispose d'une loi rendant obligatoire la scolarisation jusqu'à l'âge de 15 ans. Mais, dans la réalité à laquelle on fait face chaque jour, des fillettes de 8, 9 et 10 ans continuent à être exploitées au lieu d'être à l'école», poursuit la présidente d'Insaf.

Insaf œuvre depuis dix ans dans le domaine de la lutte contre l'exploitation des filles mineures dans le travail domestique. Des centaines de filles ont été ainsi retirées du travail et ont réintégré familles et écoles à Chichaoua et à Imintanout. Huit d'entre elles sont aujourd'hui bachelières. L'association est en train de développer un programme similaire dans le Haouz et à Kelaât Sraghna. Autant dire les régions les plus pourvoyeuses de «petites bonnes» du Maroc. L'Etat pourrait s'inspirer de cette bonne pratique et développer des programmes à plus grande échelle pour les petites filles, victimes d'exploitation domestique. «Dans le cadre de notre travail, nous avons constaté que 45% des mères célibataires qui se sont présentées chez Insaf ont été, à un moment ou un autre, petites bonnes dans leurs vies. Permettre le travail des mineurs, c'est perpétuer la précarité, l'exclusion et c'est la porte ouverte à tous types de fléaux sociaux : mendicité, prostitution…», conclut Mme Ghiati.

Le projet de loi 19.12 sera soumis dans les prochains jours à l'avis des parlementaires, dans le cadre d'une séance plénière, avant sa publication au Bulletin officiel. Une pétition est en train de circuler afin de pousser les parlementaires à voter contre ce projet de loi en plénière. «Au nom des enfants du Maroc et des petites filles qui sont exploitées dans le travail domestique, nous vous demandons, lors du vote en plénière qui est la prochaine étape de ce processus, de prendre vos responsabilités en tant que représentants de la Nation, de positionner votre décision dans le cadre des principes de notre Constitution et des Conventions internationales ratifiées par notre pays, de prendre en compte les avis du CNDH, du CESE, de l'UNICEF…et ceux des experts scientifiques», peut-on lire dans cette pétition.

http://lavieeco.com/news/societe/travail-domestique-la-loi-de-toutes-les-polemiques.html

La santé mentale au centre d'une journée scientifique à Marrakech

Marrakech, 21/05/2016 (MAP) - L'Association nationale des administrateurs du secteur de la Santé (ANASS) a organisé, samedi à Marrakech, une journée scientifique sous le thème "Santé mentale, regard de l'administrateur de santé dans la lutte contre la stigmatisation et l'exclusion".

S'exprimant à l'ouverture de cette rencontre, le président de l'ANASS, Moulay El Hachemi El Miri, a souligné l'importance de la thématique, mettant en avant les initiatives louables du ministère de la Santé dans ce cadre, en dépit des conditions de travail et des structures défavorables.

Il a, a cet effet, appelé à consacrer le contenu des conventions et accords internationaux ratifiés par le Maroc, ainsi que les dispositions de la Constitution de 2011 selon une approche participative qui garantit une interaction avec les différentes parties prenantes.

M. El Miri a, de même, plaidé pour le renforcement des mécanismes de communication et d'information avec les organismes et les associations chargés de la santé mentale et l'institutionnalisation des mécanismes de coordination avec les conseils régionaux et les communes locales afin de réhabiliter l'offre hospitalière à travers la création de centres intégrés de soins médicaux et sociaux.

Le président de l'ANASS a de même appelé à allouer les ressources humaines et financières nécessaires pour améliorer la situation et les conditions de travail des cadres de santé mentale, recommandant la prise en compte des spécificités et particularités des maladies mentales dans la réalisation des hôpitaux et des unités de santé psychiatriques.

De son côté, le Chef de division des maladies transmissibles au ministère de la Santé, Hicham Berry, a fait savoir dans un exposé présenté à cet effet que 48 pc de la population marocaine âgée de 15 ans et plus présente ou peut présenter un trouble allant de l'insomnie à une maladie psychiatrique et mentale grave.

Il a aussi souligné qu'un quart de la population souffre d'une dépression et 1 pc de schizophrénie, ajoutant que 3 pc et 2,8 pc de la population consomment respectivement les boissons alcooliques et les drogues.

Quant au conseiller auprès du président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Abdelhak Moussaddak, il a précisé que la participation du Conseil à cette réunion s'inscrit en harmonie avec ses missions visant à préserver les droits de l'ensemble des citoyens, y compris le droit à la santé, ajoutant que le CNDH s'engage à mener des visites sur le terrain pour l'ensemble des centres et hôpitaux psychiatriques publics et privés en vue de s'informer sur la situation des pensionnaires et des malades mentaux.

Organisée en collaboration avec la direction régionale de la santé de Marrakecch-Safi, cette rencontre vise à jeter la lumière sur les différents efforts déployés par les cadres de santé dans le cadre de "l'initiative Karama" en faveur des anciens pensionnaires du centre psychiatrique "Bouya Omar", une opération qui a été couronnée par une parfaite harmonie et adhésion de l'ensemble du corps de santé au niveau de la région.

Les participants ont débattu lors de cette rencontre de plusieurs thématiques à savoir "le Plan de prise en charge de la santé mentale", "la dimension droit de l'Homme dans la prise en charge de la santé mentale" et "les fonctions administratives, économiques et juridiques leviers pour la réalisation des objectifs du PNSM", avant de rendre une visite de courtoisie et de solidarité à l'hôpital Assaada de Marrakech.

Drâa-Tafilalt : convention de partenariat pour promouvoir et consacrer la culture de citoyenneté et des droits de l'homme dans le système éducatif de la région

Errachidia, 25/05/2016 (MAP) -L'Académie régionale d'éducation et de formation dans la région de Darâa-Tafilalt et la Commission régionale des droits de l'Homme à Errachidia-Ouarzazate ont signé, mercredi, une convention de partenariat pour promouvoir, renforcer et consacrer la culture de citoyenneté et des droits de l'Homme dans le système éducatif de la région.

Signée par le directeur de l'Académie régionale d'éducation et de formation, M. Ali Berrad et la présidente de la commission régionale des droits de l'Homme à Errachidia-Ouarzazate, Fatima Arach, cette convention vise notamment à élaborer un cadre général de coopération et de partenariat entre les deux parties.

Elle entend aussi à nouer des liens de partenariat et de coopération dans le domaine de la promotion de la culture de la citoyenneté et des droits humains, renforcer et consolider le système d'éducation et de formation dans la région par la mise en place, le suivi et l'évaluation d'activités et de plan d'action communs.

L'objectif de cette convention est de consacrer et consolider les principes et valeurs de citoyenneté et des droits de l'Homme auprès des jeunes et développer des attitudes positives envers soi et les autres, diffuser et promouvoir la culture des droits de l'Homme dans les établissements d'enseignement de la région et de consolider le rayonnement de l'institution et son ouverture sur son environnement.

En vertu de cette convention, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), par le biais de la commission régionale, s'engage à œuvrer dans le cadre d'une approche participative à soutenir les capacités des intervenants dans le système éducatif en vue de promouvoir des clubs d'éducation à la citoyenneté et les centres de défense des droits de l'Homme, d'écoute et de suivi, par l'organisation de sessions de formation et la contribution au soutien des activités de ces clubs au sein des différents établissements d'enseignement secondaire.

Pour sa part, l'Académie régionale s'engage, entre autres, à autoriser la commission régionale des droits de l'Homme à mener ses activités fixées dans le plan d'action conjoint et son organisation au sein des établissements scolaires et à participer dans le cadre d'une approche participative à soutenir les clubs d'éducation à la citoyenneté et des centres d'écoute et de suivi à l'intérieur des établissements d'enseignement dans les différentes directions provinciales relevant de l'académie.

Colloque international à Guelmim sur "Le Sahara, lieux d'histoire et espaces d'échanges" du 26 au 28 mai (communiqué)

Rabat, 25/05/2016 (MAP), Le Centre des études sahariennes, relevant de l'Université Mohammed V de Rabat, organise, du 26 au 28 mai courant à Guelmim, un colloque international sous thème "Le Sahara, lieux d'histoire et espaces d'échanges".

Ce colloque ambitionne de questionner, sur le terrain saharien, les thématiques variées de l'échange ainsi que les concepts opérationnels pour mieux sonder les facteurs qui ont façonné les relations transsahariennes, indique mercredi un communiqué du Centre des études sahariennes.

Il sera également l'occasion de jeter des regards nouveaux sur les sujets saillants et porteurs de sens dans la circulation entre les deux rive de la Sahara, des hommes, des idées, des religions, des objets et des techniques, ajoute le communiqué. Une exposition intitulée "Reflets Sud", dont le vernissage a eu lieu le 9 février dernier à Rabat, sera organisée en marge de cette manifestation à l'initiative de la Fondation CDG et du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), en vue de permettre au public de découvrir les œuvres de huit artistes plasticiens vivant et travaillant aux provinces du Sud, précise la même source.

Cet évènement connaîtra la participation d'une pléiade d'universitaires du Maroc, de l'Algérie, la France, l'Espagne, le Sénégal, la Mauritanie, le Niger et le Mali. Le Centre des études sahariennes, inauguré en février 2013, a été créé à l'initiative de la Faculté des lettres et des sciences humaines de l'Université Mohammed V-Agdal, du Conseil national des droits de l'homme, de l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume et de l'Office chérifien des phosphates.

Le Centre vise à mener des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle dans sa plus large acception dans les provinces du Sud et d'encourager la recherche au service du développement en partenariat avec des acteurs locaux et internationaux. IB---COM

Drâa-Tafilalt : convention de partenariat pour promouvoir et consacrer la culture de citoyenneté et des droits de l'homme dans le système éducatif de la région

Mercredi, 25 mai, 2016 à 18:24

Errachidia – L'Académie régionale d'éducation et de formation dans la région de Darâa-Tafilalt **et la Commission régionale des droits de l'Homme à Errachidia-Ouarzazate** ont signé, mercredi, une convention de partenariat pour promouvoir, renforcer et consacrer la culture de citoyenneté et des droits de l'Homme dans le système éducatif de la région.

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/draa-tafilalt-convention-de-partenariat-pour-promouvoir-et-consacrer-la-culture-de-citoyennete-et-des-droits-de-lhomme-dans-le-systeme-educatif-de-la-region/

Colloque international à Guelmim sur "Le Sahara, lieux d'histoire et espaces d'échanges" du 26 au 28 mai

Rabat - Le Centre des études sahariennes, relevant de l'Université Mohammed V de Rabat, organise, du 26 au 28 mai courant à Guelmim, un colloque international sous thème "Le Sahara, lieux d'histoire et espaces d'échanges".

Ce colloque ambitionne de questionner, sur le terrain saharien, les thématiques variées de l'échange ainsi que les concepts opérationnels pour mieux sonder les facteurs qui ont façonné les relations transsahariennes, indique mercredi un communiqué du Centre des études sahariennes.

Il sera également l'occasion de jeter des regards nouveaux sur les sujets saillants et porteurs de sens dans la circulation entre les deux rive de la Sahara, des hommes, des idées, des religions, des objets et des techniques, ajoute le communiqué. Une exposition intitulée "Reflets Sud", dont le vernissage a eu lieu le 9 février dernier à Rabat, sera organisée en marge de cette manifestation à l'initiative de la Fondation CDG et du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH**), en vue de permettre au public de découvrir les œuvres de huit artistes plasticiens vivant et travaillant aux provinces du Sud, précise la même source.

Cet évènement connaîtra la participation d'une pléiade d'universitaires du Maroc, de l'Algérie, la France, l'Espagne, le Sénégal, la Mauritanie, le Niger et le Mali. Le Centre des études sahariennes, inauguré en février 2013, a été créé à l'initiative de la Faculté des lettres et des sciences humaines de l'Université Mohammed V-Agdal, du Conseil national des droits de l'homme, de l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud du Royaume et de l'Office chérifien des phosphates.

Le Centre vise à mener des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle dans sa plus large acception dans les provinces du Sud et d'encourager la recherche au service du développement en partenariat avec des acteurs locaux et internationaux.

http://www.lemag.ma/Colloque-international-a-Guelmim-sur-Le-Sahara-lieux-d-histoire-et-espaces-d-echanges-du-26-au-28-mai_a100658.html

Publié le 26 mai 2016

L'UC se met en ordre de marche pour les élections, par les idées

L'Union constitutionnelle sort de sa réserve depuis quelque temps, prenant position sur bien des sujets qui intéressent la société, comme pour le blocage des appels VoIP en début d'année. Depuis un mois, le parti dirigé par l'ancien maire de Casablanca Mohamed Sajid organise les « Jeudis de l'UC », conférences consacrées à des thématiques particulières, tant sociétales qu'économiques. Ce jeudi 26 mai, le thème sera « la régionalisation au cœur des stratégies sectorielles nationales ».

La première édition des « Jeudis de l'UC », le 28 avril dernier, avait été articulée autour du thème « libertés individuelles et responsabilités collectives : le progrès à l'épreuve des faits », avec la participation animée, enjouée et grave, engagée mais objective de plusieurs personnalités de renom, comme Ahmed Ahermouch, président de l'Observatoire Marocain des Libertés Publiques, **Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH,** l'avocat Mohamed Oulkhouir ou encore Driss Jaidane.

Lors de cette conférence, la salle a pris acte de tous les aspects inquiétants, évoqués par ses invités-conférenciers, et étayés par les dramatiques faits divers récemment relayés par l'ensemble de la sphère médiatique, de l'affaire des filles d'Inezgane agressées pour leur tenue vestimentaire que le lynchage de l'homosexuel de Fès ou encore l'autre agression d'autres homosexuels, à Beni Mellal, cette année.

La liberté de la presse a également été évoquée, avec le projet de Code en discussion législative et le désormais fameux amendement prévoyant la prison pour les journalistes qui porteraient atteinte aux fondamentaux du pays, même s'il n'y a plus de cas similaires…

Ce jeudi 26 mai, le ministre de l'Agriculture Aziz Akhannouch, le président de la Région Casablanca-Settat Mustapha Bakkoury et d'autres intervenants débattront de la régionalisation et des perspectives de développement du pays dans le cadre de la décentralisation et de la déconcentration.

La conférence se tiendra au Palace d'Anfa, à partir de 17 heures. L'entrée est, bien entendu, libre.

http://www.panorapost.com/article.php?id=12716

التامك: تعديل القانون المنظم للسجون لم يكن مرتجلا بل أفرزه التدبير اليومي لظروف اعتقال السجناء

12:43 - 25.05.2016

أكد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن مبادرة المندوبية العامة لتعديل القانون المنظم للسجون تندرج في سياق استكمال تنفيذ محاور استراتيجيتها الجديدة والمندمجة، والتي تروم تأهيل قطاع السجون بشريا وبنيويا ولوجيستيكيا، إضافة إلى أنسنة ظروف اعتقال السجناء وتحسين معاملتهم.

وقال التامك في كلمته الافتتاحية خلال الندوة التي أقيمت يوم أمس الثلاثاء بالرباط لتقديم مسودة مشروع تعديل القانون المنظم للسجون، إن "مبادرة المندوبية العامة حول القيام بتعديل شامل للقانون المنظم للسجون لم يكن مرتجلا ولا اعتباطيا، وإنما يأتي من قناعة ترسخت في ضوء ما يفرزه التدبير اليومي لظروف اعتقال السجناء، من إشكاليات وصعوبات تزداد تعقيدا مع ارتفاع عدد المعتقلين، واختلاف مرجعياتهم الجنائية من حيث الخطورة والهشاشة أيضا"، يورد المتحدث نفسه.

واعتبر التامك أن العمل بالقانون الحالي المنظم للسجون، الذي مرت عليه ستة عشر سنة "يشكل في حد ذاته منعطفا أساسيا جسد المفهوم السليم للعقوبة السالبة للحرية ولمبدأ العناية بظروف اعتقال السجناء وصون كرامتهم، كما شكل قطيعة مع الممارسات التقليدية في تدبير ظروف اعتقال السجناء"، لافتا إلى أنه بعد مضي هذه المدة من الزمن "برزت معالم قصور في مضامين هذا القانون على مستوى معالجته لبعض الإشكاليات المرتبطة بالجوانب الأمنية والإدماجية في تفعيل دور المؤسسات السجنية".

وأوضح التامك أن المندوبية العامة ستوسع دائرة تشاورها وانفتاحها على ملاحظات ومقترحات مختلف الفعاليات الحكومية المعنية عبر تمكينها من نسخة من المسودة الأولية، لإبداء رأيها وملاحظاتها ومقترحاتها، **مضيفا أنها ستعمل على عقد لقاء دراسي خاص حول هذا المشروع بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تدعو له جمعيات المجتمع المدني، للتفاعل مع ملاحظاتها ومقترحاتها وأخذها بعين الاعتبار في بلورة مشروع تعديل القانون.**

بالمقابل، نبه المسؤول الأول عن سجون المملكة إلى أن تعديل القانون المنظم للسجون، مهما بلغ من درجات الدقة والنجاعة والملاءمة، ومهما بلغت جهود تنزيل مضامينه، "فلن تتحقق العدالة المنشودة إلا من خلال إعمال سياسة جنائية، وعقابية على وجه التحديد، تعتمد ترشيد الاعتقال وتفريد العقوبة السالبة للحرية وإعمال آليات موجبة للإفراج قبل موعده"، على حد تعبيره. وأضاف أن وضع الأسس السليمة لهذه السياسة الجنائية لابد وأن ينطلق من "رصد علمي ودقيق لظاهرة الجريمة بغية التمكن من بلورتها بشكل فعال تتحقق معه العدالة في أبعادها الحقوقية والقانونية والتنموية".

أما عز الدين بلماحي المنسق العام لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، فأكد أن "تحديث الإدارة السجنية مسؤولية الجميع، من قطاعات وزارية، ومجتمع مدني، وكافة المتدخلين في هذا المجال"، معتبرا أن مؤسسته طرفا شريكا في أنسنة الفضاء السجني، وتطوير الامكانات اللوجيستيكية وتمتين الترسانة القانونية، إضافة إلى مواكبة السجناء خلال فترة الاعتقال وبعد مغادرتهم أسوار السجن. واستطرد بلماحي قائلا: "مبادرة المندوبية لتعديل قانون السجون يندرج ضمن مطمح إنساني ونبيل لتوفير كل الرعاية للسجناء باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها المواطن خارج المؤسسة السجنية".

مبادرة المندوبية لاقت تقدير المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، حيث عبرت المديرة الإقليمية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، تغريدة جبر عن إعجابها بخطوة المندوبية الرامية إلى الرقي بالقانون المنظم للسجون من خلال تعديل القانون المنظم للسجون. وقالت جبر في كلمتها إن المسودة المشروع تعتبر نموذجية وفريدة من نوعها على مستوى الوطن العربي باعتبار أنها تمت صياغتها وفق أحدث معايير الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة اختصارا بقواعد نيلسون مانديلا. وتابعت جبر حديثها بالقول: "هذه فرصة المغرب من أجل قطع شوط مهم في ترسيخ حقوق النزلاء"، موضحة أن قضايا إصلاح العدالة الجنائية والسجون على وجه التحديد تلقى "اهتمام أعلى سلطة في البلاد بشكل مباشر ويدل على حرصه الإنساني العال لاحترام قيم العدالة وحقوق الإنسان".

ويهدف هذا اللقاء، المنظم من قبل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والسفارة البريطانية، إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى الدواعي المنهجية والمرجعية لتعديل القانون المنظم للسجون.

كما ترمي الندوة التي شارك في هذا اللقاء ثلة من الخبراء على المستوى الدولي والعربي، إلى إبراز مستجدات مسودة مشروع القانون المنظم للسجون والمرجعية.

http://www.journaux.ma/actualite/33451

Le Maroc lance une stratégie pour la parité dans la fonction publique

Ghita Ismaili 26/05/2016

PARITÉ - Le Maroc veut instaurer l'égalité des sexes dans la fonction publique. Une nouvelle stratégie a été lancée dans ce sens, mercredi, par Mohamed Moubdii, ministre délégué chargé de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration.

Principal objectif: améliorer la situation de la femme dans les rangs de la fonction publique à travers l'intégration effective du principe d'égalité. Cette stratégie contribuera, selon le ministre, à la consécration de l'approche genre dans l'administration et globalement, à la mise en œuvre du principe de l'égalité entre les sexes.

Pour Moubdii, elle permettra surtout à la femme d'accéder plus facilement aux hautes fonctions et aux postes de responsabilité.

2 volets et 3 axes

L'institutionnalisation de l'égalité des sexes comporte deux volets distincts. Le premier concerne les politiques, les programmes et les projets, confiés à l'administration publique en général, tandis que le second est dédié à la prise en considération du genre social dans les structures de la fonction publique et la culture y régnant, a fait savoir le ministre.

Cette stratégie se base par ailleurs sur trois axes. Le premier comprend 3 projets et 6 actions visant à créer des unités et mécanismes au ministère de la Fonction publique spécialisés dans le domaine du genre.

Le deuxième axe table, à travers 4 actions et 34 mesures, sur l'insertion du principe d'égalité des sexes dans le système juridique, notamment en matière de gestions des ressources humaines et des compétences. Pour ce qui est du troisième, il consiste en la consécration de l'égalité des sexes dans les pratiques, les comportements et la culture de l'administration, a ajouté Moubdii.

Le ministre n'a pas donné plus de précisions sur les modalités de mise en oeuvre de cette stratégie. En tout cas, elle devrait sans doute contribuer à améliorer la situation des femmes dans le milieu professionnel.

De l'évolution, mais pas assez

Dans son dernier projet de rapport, discuté en avril dernier, le Conseil économique social et environnemental (CESE) s'inquiétait de l'évolution de la situation des femmes marocaines. Celle-ci "n'évolue pas de manière satisfaisante, et même régresse dans certains domaines", estimait alors le CESE. Un constat qui rejoint également les conclusions du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** qui a publié en octobre dernier, un rapport sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/26/parite-moubdii-egalite_n_10141038.html

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

LA UNE
SOCIÉTÉ

Travail des mineurs
UNE LOI POUR RIEN

25/10-17

Après plus de deux ans d'attentes, les députés de la majorité gouvernementale autorisent, désormais, le travail des mineurs. Néanmoins, certains élus ont réussi à introduire des amendements au texte initial, adopté par le Cabinet Benkirane en mars 2013. Ainsi, la majorité gouvernementale à la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants a adopté la loi 19-12, relative aux conditions d'emploi des domestiques.

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

LA UNE

SOCIÉTÉ

La loi 19-12, relative aux conditions d'emploi des domestiques ne date pas d'hier. En effet, cette loi était en préparation depuis 2011 et le texte initial a été voté par le Cabinet du chef de gouvernement en mars 2013. Seul bémol, cette loi a pris du retard dans le parcours législatif pour diverses raisons. Les plus importantes parmi ces dernières sont que le gouvernement était pris par la réforme de la Caisse de compensation et la réforme du régime des retraites et le ministre de tutelle n'assumait pas sa loi. Le projet sera finalement déposé à la commission des secteurs sociaux en début d'année, avant d'y être voté. Ce projet de loi a été sujet de discordes entre les différentes sensibilités politique au Parlement. Pour preuve, plusieurs amendements y seront ajoutés. Finalement, les

Le projet de loi initial fixait l'âge minimum à 15 ans seulement, alors que le CNDH avait recommandé que celui-ci soit fixé à 18 ans.

députés du PJD, du RNI, du PPS et du MP voteront en faveur de l'autorisation du travail des mineurs, malgré la virulente et vaine opposition des élus de l'USFP, de l'Istiqlal, du PAM et de l'UC.

QUID DES AMENDEMENTS ?

« Ce texte est plein de failles législatives et cache une réticence au changement. Les gouvernements laissent faire et maintiennent l'état des lieux qui, aujourd'hui, est plus que calamiteux », s'indigne Najat Anwar, présidente de l'association *« Ne touche pas à mon enfant »*. Anwar n'est pas la seule à crier au scandale. En effet, la société civile a plusieurs remarques à faire entendre et maintes remarques et propositions à faire savoir en la matière. Et contrairement à la tournure que prend le débat, les associations ne réclament pas que le changement de l'âge minimum (16ans). Selon nos sources, le projet de loi initial fixait l'âge minimum à 15 ans seulement, alors que le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), avait recommandé en novembre 2013 que celui-ci soit fixé à 18 ans. *« Les députés de la majorité ont acté pour le passage de 15 à 16 ans, comme âge minimum requis pour l'emploi d'un enfant au travail domestique, et ont considéré cela comme une révolution. Mais le non-dit dans cette histoire, c'est l'absence de tout contrôle. Cela se base sur la bonne foi, alors qu'il faut aller vers des restrictions et des contrôles. Sauf que la loi interdit de rentrer dans les maisons »*, explique Najat Anwar. Dans leurs communiqués, des associations critiquent aussi la pénibilité du travail domestique, le cadre de travail confiné, l'absence de tout contrôle, l'éloignement de la famille. Mais leur principal reproche demeure l'âge, car *« il est juste impossible qu'un enfant de 16 ans soit qualifiable pour ce genre d'emploi. Sa place est au sein du cocon familial et à l'école »*, souligne le communiqué d'INSAF. Selon cette association, *« les enfants proposés au travail domestique viennent des classes sociales les plus déshéritées. Leurs familles les y soumettent dans l'espoir d'en vivre. Mais devenues jeunes filles et généralement sans instruction, elles sont vulnérables et finissent généralement en mères célibataires »*. En effet, 40 % des femmes célibataires au Maroc ont travaillé comme petites bonnes. Le communiqué d'INSAF va plus loin et parle d'un *« esclavage déguisé »*. INSAF et *« Ne touche pas à mon enfant »* ne sont pas les seules à s'élever contre cette loi. Un collectif de 50 associations se mobilise contre le travail des mineurs au

Les enfants proposés au travail domestique sont issus de milieux déshérités.

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

TRAVAIL DES MINEURS

UNE LOI POUR RIEN

Maroc. Ce collectif, constitué depuis un an, a appelé à maintes reprises les autorités à faire preuve d'«*audace politique*» pour mettre fin au travail des mineurs. «*Tout le monde est scandalisé par ce projet de loi. C'est révoltant. Alors que l'Etat est censé protéger les enfants, il continue de favoriser l'existence de deux types de citoyens. Ces petites filles se retrouvent à travailler pour d'autres fillettes comme elles qui vont à l'école. Ce Maroc à deux vitesses, on n'en veut pas*», s'insurge Najat Anwar. Pour elle, tous les enfants, indépendamment de leurs conditions sociales, doivent être traités de la même façon. D'un autre côté, cette loi oblige les travailleurs domestiques âgés entre 16 ans et 18 ans à obtenir une autorisation de leurs tuteurs. Cette autorisation leur permettra ensuite de nouer un contrat de travail avec l'employeur de leur choix. A noter que la première mouture de ce projet de loi, adoptée en conseil de gouvernement en mars 2013, prévoyait un salaire minimum de 1 400 dirhams. Un salaire qui avait été jugé insuffisant par plusieurs ONG, telles que Humans Right Watch et «*Ne touche pas à mon enfant*» qui avait appelé le ministre de l'Emploi à modifier le projet. Chose qui sera faite. Les Conseillers ont aussi adopté des amendements permettant aux travailleurs de porter plainte contre leurs employeurs et leur accordant des indemnités en cas de retard de paiement de leur salaire. Ces amendements apportés au projet de loi sauvent la mise du gouvernement, même s'ils ne sont pas du goût de la société civile.

> Les ONG pointent du doigt la pénibilité du travail domestique, le cadre de travail confiné, l'absence de tout contrôle, et l'éloignement de la famille.

AMENDE-MOI, SI TU PEUX !

Sujet des avis du Conseil national des droits de l'homme et du Conseil économique social et environnemental, la loi 19-12 relative aux conditions d'emploi des domestiques a été l'un des textes les plus amendés. «*C'est un texte à part. Toutes les institutions de gouvernance se sont invitées au sujet et ont émis des recommandations, sans oublier les longues heures de débats qu'a pris ce texte. Je pense qu'il a été plus amendé que la loi de finances. Cela fait de lui le texte le plus amendé cette année législative. Je n'aimerais pas être à la place du ministre*», nous déclare un député de l'opposition. Mais loin de la pression que subit le ministre, ce dernier n'est pas facile à faire changer d'avis. En effet, Abdeslam Sedduki s'oppose également à la recommandation

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

LA UNE

SOCIÉTÉ

du Conseil national des droits de l'Homme, datant de novembre 2013 et qui fixait l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans. Mais Seddiki est plus calculateur que le CNDH. En vue d'atténuer les vives critiques d'une partie de l'opinion publique et des associations de protection des mineurs, le ministre et certains députés des quatre partis de la majorité avaient, en janvier, introduit des amendements au texte approuvé par le gouvernement Benkirane en mars 2013. La plus importante était l'âge *«légal»* des travails des mineurs, qui est passé de 15 à 16 ans révolus, dans une tentative de calmer la colère des associations, mais aussi pour éviter le CNDH. Le ministre de l'Emploi a défendu cette entorse aux règles universelles et aux engagements du royaume en la matière, comme l'exigent deux conventions de l'Organisation internationale du travail. La première porte sur les pires formes de travail des enfants signée en 1999 et que le royaume avait ratifiée le 26 janvier 2001. La deuxième, adoptée en 1973 sur l'âge minimum d'admission à l'emploi et au travail, a été ratifiée par le Maroc le 6 janvier 2000. Finalement, les commentateurs politiques parlent d'une concession calculée de l'exécutif à ses soutiens à la Chambre des représentants. L'un des autres amendements ajoutés au texte concerne les sanctions. Ce texte inclut des sanctions financières, allant de 25 000 à 30 000 DH, contre les employeurs qui ne respectent pas les clauses fixées dans la loi. Les élus de la majorité ont également exigé que le *«contrat d'emploi»*, conclu entre le tuteur de la bonne et son employeur, doit impérativement comprendre une clause sur *«une durée de deux ans minimum de formation et de qualification»* au profit de la domestique. Et ce n'est pas tout, les députés obligent les employeurs, dans leurs amendements, de se charger des frais d'un examen médical semestriel que les employés entre 16 et 17 ans doivent passer. Les maisons dans lesquelles travaillent

Le ministre Abdeslam Seddiki s'est opposé à la recommandation du CNDH de fixer l'âge minimum des travailleurs domestiques.

Les parents pensent souvent que leurs enfants trouveraient de meilleures conditions de vie en les proposant pour un travail chez autrui.

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

TRAVAIL DES MINEURS

UNE LOI POUR RIEN

Le législateur aurait omis qu'il existe d'autres métiers où les enfants sont exploités au quotidien.

ces filles feront par ailleurs l'objet d'une inspection du ministère de tutelle par ses services d'assistance sociale. Les députés du PJD, du RNI, du MP et du PPS ont demandé d'interdire le travail des domestiques mineurs pendant la nuit ou de porter des objets lourds, mais sans fixer l'organisme habilité à s'assurer du respect des engagements. Ces modifications visent à introduire une dose de transparence dans un secteur où l'anarchie reste le mot d'ordre.

LA GAUCHERIE DU PPS

Malgré les critiques qu'essuie la loi 19-12 relative aux conditions de l'emploi domestique, le ministre du PPS, Seddiki, continue de défendre son texte. Mais du côté de son parti, d'origine communiste, la loi a du mal à convaincre les militants. Le leader du PPS, Nabil Benabdellah, a beau essayer de trouver une issue de secours pour extraire le PPS de la position dans laquelle il s'est mis, en vain. Plus grave pour l'image du parti, la polémique enfle depuis l'adoption, le 9 mai, du projet de loi 19-12. Et ce n'est pas la dernière sortie médiatique de Abdeslam Seddiki qui va contribuer à apaiser la colère d'une grande partie de la société civile. Dans plusieurs déclarations journalistiques, le ministre de l'Emploi a défendu son texte, estimant que la «*controverse*» autour de cette question est «*artificielle*». Ce membre du PPS a loué les «*droits*» que son projet a accordés aux travailleurs domestiques, citant «*l'adhésion à des syndicats*» et «*la grève*». Pour le ministre, il faut compter le pour et le contre avant de trancher. «*On juge tout un texte sur un seul amendement*», regrette-t-il. Mais ce qui déplaît le plus au ministre dans cette controverse, c'est une partie de frondeurs, issus de son parti, qui a manifesté son mécontentement et son refus. Nouzha Skalli, ancienne ministre de la condition des femmes et parlementaire PPS, a voté contre la loi lors des travaux de la commission. Mieux encore, elle a été le premier opposant du ministre lors des séances de travail au Parlement, perturbant le ministre et le mettant sur la défensive. Et le cas de Skalli n'est pas isolé. Ainsi, Abdelouahed Souhail, M'hammed Grine ou encore Abdellatif Ouammou ont jugé ce texte de loi «*rétrograde*» et ont préféré le faire savoir via les canaux des partis, mais pas seulement. En effet, certains d'entre eux ont opéré des sorties médiatiques virulentes à l'encontre du texte et de son tuteur, leur camarade. Et la gêne ne s'arrête pas ici. La ferme opposition des ONG de la protection des enfants a fortement embarrassé la direction du PPS et sa base. Le 10 mai, la plénière de la Chambre des représentants a voté le projet de loi sur l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discriminations (APALD). Les voix des élus du PPS n'ont pas manqué à l'appel de la majorité gouvernementale. Pourtant les deux textes semblent contraires aux valeurs de la formation qui prétend défendre la modernité et les droits des femmes. Concernant le projet sur les travailleurs domestiques, le PPS a tenté de se justifier. Dans un communiqué le bureau politique, le parti de «*Si*» Ali précise qu'il avait plaidé, dans un premier temps, pour fixer l'âge légal à 18 ans. Mais faute d'appui des «*autres composantes de la majorité*» et de l'«*opposition*» au Parlement, il a dû finalement céder. Le vote en commission à la première Chambre du texte de Seddiki constituerait, selon plusieurs députés et commentateurs politiques, une autre «*capitulation*» des camarades du PPS au niveau idéologique face au rouleau compresseur du PJD, fort de son surnombre au Parlement. Mais en somme, il n'est pas écarté que le projet de loi 19-12 subisse encore des modifications de dernière minute. Le texte pourrait en effet se voir amendé lors de son passage, cette semaine, à la plénière de la Chambre des représentants. Il se peut même qu'il soit abandonné, car la présence des syndicats et du frondeur Ouammou peuvent être fatal à ce projet de loi. Mais en fin politicien, le groupe du PPS ou l'une des composantes de la majorité ont la possibilité de proposer des amendements, dont le relèvement de l'âge des travailleurs domestiques de 16 ans à 18 ans. C'est l'une des issues de secours possibles qui se présentent pour le gouvernement afin de faire taire les critiques et sauver ainsi la face du PPS. Nabil Benabdellah travaille depuis le 9 mai sur le sujet en concertation avec le chef du gouvernement et le Secrétaire général du gouvernement, même si sa tâche est ardue. Car il est difficile de convaincre Driss Dahak de faire marche arrière, surtout après la longue durée qu'a prise ce débat.

> Nouzha Skalli, ancienne ministre de la condition des femmes et parlementaire PPS, a voté contre la loi lors des travaux de la commission.

LA DÉPÊCHE DU MAROC
Du 17 au 23 mars 2016

LA UNE
SOCIÉTÉ

L'INTERVIEW

KHALID HANEFIOUI
Chercheur en sociologie

« LES PARENTS SONT CONCERNÉS PAR CETTE **LOI** »

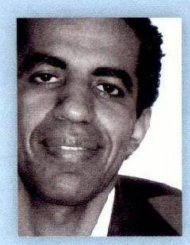

Le projet de loi 19.12 sur le travail domestique a été validé par la commission des Affaires sociales de la chambre des représentants. Comment avez-vous reçu cette nouvelle ?
En tant que personne humaine, j'ai peur pour toutes les jeunes filles au Maroc qui pourraient se trouver un jour dans une situation de précarité économique ou dans des familles ou structures dysfonctionnelles incapables de remplir leurs fonctions protectrices, et donc exposées aux risques d'être enrégimentées dans le travail domestique dans des conditions abusives et exposées à une multiplicité de risques traitements cruels ou dégradants, châtiments corporels, violences, exploitation et abus sexuels, etc. Si je me mets dans la peau d'un père ou d'une mère, il me serait difficile d'imaginer ma fille objet d'une légifération menée par des responsables politiques qui donnent la légitimité à une famille chez laquelle ma fille en question sera surexploitée comme domestique, sans possibilité d'accès à ses droits et plus particulièrement à son droit à l'éducation. Ceci se passera dans un contexte où il n'existe pas, à ma connaissance, une disposition législative qui permet aux inspecteurs du travail d'aller inspecter l'univers privé des familles. Avec le recul et la neutralité qu'exige la réflexion scientifique sur un fait social, ce projet de loi, qui vient d'être adopté par la commission des Affaires sociales de la chambre des représentants, reflète d'une manière ou d'une autre le niveau de compréhension et de prise en compte du principe de l'intérêt supérieur de l'enfant chez un certain nombre de politiques au Maroc, étant donné qu'il ne suit pas l'esprit de la Convention des Droits de l'Enfant (CDE), ni les conventions 138 et 182 de l'Organisation Internationale du Travail, relatives respectivement à la définition de l'âge minimum d'accès au travail et aux pires formes du travail.

L'idée justement, selon les politiques, est de contrôler légalement le travail domestique des mineurs...
Certes, il y a une volonté d'organiser le travail domestique au niveau national par une loi, mais la question qui se pose est surtout de savoir comment réagir face à un problème sans en créer un autre. Cette initiative devait se limiter dans un univers d'adultes. L'adulte « *travailleur de maison* » dispose d'une loi lui permettant de contractualiser sa relation professionnelle avec un adulte « *employeur* » et les deux ont « *idéalement* » leurs représentants dans l'appareil législatif et ont l'occasion d'exprimer leurs opinions et leurs choix politiques à l'occasion des élections. Or, un enfant qui n'a pas la possibilité de voter, ni d'exprimer ses opinions, subit aujourd'hui une situation où les adultes décident pour lui sans une prise en compte de son opinion. Ce qui a donné lieu à un projet de loi qui va à l'encontre de son intérêt supérieur. La question de l'autorisation des parents s'inscrit également dans cette logique de s'interroger sur les capacités de la problématique familiale sur le plan éducatif, affectif et socioéconomique et par conséquent sur l'habilité de décider vers le conflit intergénérationnel, sachant que ce dernier se manifeste déjà dans l'espace public par des différentes formes. Aussi, derrière cette adoption, il y a des hommes et des femmes de différentes couleurs politiques et de différents univers professionnels et économiques. Il faut reconnaître qu'il y en a qui ont milité pour fixer l'âge minimum à 18 ans, même si la tendance générale s'est orientée vers le choix de 16 ans. Nous sommes face à un clivage de position inter et intragroupes politiques, en matière de référentiel qui se trouve dans toutes les strates de la société marocaine. Si l'une des finalités philosophiques de la loi vise à écarter les conflits, ce projet de loi 19-12 risque d'augmenter les conflits d'incompréhension entre les générations, voire entre groupes sociaux.

> «Ce projet reflète le degré de d'assimilation de l'intérêt de l'enfant chez les politiques»

Comment avez-vous jugé la réaction de la société civile et des instances de gouvernance ?
C'est un petit peu difficile de juger la réaction de ces instances. Nous sommes davantage dans une approche compréhensive qui cherche à cerner le sens que les différentes institutions donnent à leurs perceptions et comment elles traduisent ces perceptions dans la pratique. En se basant sur le concept qui vient d'être utilisé, à savoir le clivage référentiel, la société civile et les instances qui plaident pour l'âge de 18 ans ont montré leur attachement aux valeurs de la CDE et ont intégré l'approche « *droits* » dans leurs projets. La société civile, animée par des valeurs universelles, a entamé un excellent travail de plaidoyer et a engagé un dialogue remarquable avec le pragmatisme politico-économique de quelques organisations politiques. A noter également que ce débat n'est pas maroco-marocain. L'agence de l'Organisation des Nations unies, consacrée à l'amélioration et à la promotion de la condition des enfants, en l'occurrence l'UNICEF, a pris part à cette dynamique de dialogue et de plaidoyer. La représentation de cette organisation onusienne au Maroc a attiré l'attention du président de la Chambre des représentants en janvier 2016 pour lui rappeler que les dispositions du projet de loi 19-12 ne suivent pas l'esprit de la CDE. Aussi, le comité des droits de l'enfant, en tant qu'organe qui veille au respect et à l'application de la Convention relative aux droits de l'enfant, a noté avec préoccupation, lors de l'examen du dernier rapport périodique du Maroc en septembre 2014, le recrutement de filles de moins de 18 dans le travail domestique. Sur cette base, ledit comité a recommandé au Maroc « *de prendre*

immédiatement des mesures vigoureuses pour faire cesser l'emploi de filles comme domestiques dans des conditions abusives, d'assurer à ces filles une éducation, notamment une formation professionnelle et de fournir des informations détaillées dans le prochain rapport périodique sur les mesures prises et les résultats obtenus». Le comité a sollicité également le Maroc de «*veiller à ce que les lois qui interdisent l'emploi d'enfants âgés de moins de 15 ans et les formes dangereuses de travail des enfants âgés de moins de 18 ans, y compris le travail domestique, soient effectivement appliquées et que les personnes qui exploitent les enfants soient dûment sanctionnées*». Cependant, la réalité dépasse cette dualité axiologique et pratique : il y a aussi une société qui passe actuellement par des mutations profondes qui touchent ses différents univers. Dans ce contexte de mutations, la place de la fille et de la femme n'est pas encore inhérente. Chez certaines catégories, cette fille est conçue comme un corps générateur de revenus contrôlé par l'adulte, souvent homme. Ce corps pourrait parfois être réduit à un objet de plaisir et de reproduction dans le cadre du mariage précoce qui constitue aussi une autre forme d'exploitation. La réalité montre qu'un segment important de parents ne sont pas vraiment convaincus de l'importance et de l'utilité de scolariser leurs filles. Dans cette réalité, il est nécessaire de mobiliser l'ensemble des acteurs engagés dans le processus de protection et de promotion des droits de l'enfant de renforcer et rénover les méthodes, les démarches et les outils de communication, d'information et de sensibilisation afin de changer les mentalités en matière de la perception et de la place des petites filles.

Ce travail domestique garantit une source de revenus essentielle et vitale pour certaines familles démunies. Pourquoi les en priver ?

La réponse sur la question des ressources essentielles et vitales pour certaines familles nécessite un débat de fond sur la question de la précarité en général et sur les capacités des familles à protéger leurs enfants, en particulier. Réagir sur la vulnérabilité est une responsabilité de l'Etat qui devrait disposer d'une cartographie de précarité pour pouvoir proposer des réponses institutionnelles et durables dans une approche systémique et intégrée par le biais des politiques sociales. Un travail dans ce sens est déjà engagé depuis un bon moment au Maroc. A présent, il faudrait peut-être réfléchir sur l'amélioration du dispositif de soutien, dysfonctionnel d'ailleurs, aux parents et aux familles, afin de les aider à s'acquitter de leurs responsabilités et à exercer leurs capacités parentales. Le travail institutionnel qui s'inscrit dans le cadre des politiques publiques est la seule voie pour combattre le travail des petites filles. Une famille qui décide d'envoyer sa fille chez une autre famille comme travailleuse domestique, avec pour objectif de surmonter ses difficultés financières et sa pauvreté, dispose en elle-même des éléments d'analyse pour étudier d'une manière approfondie la relation de la société marocaine avec ses enfants. Dans ce contexte, il est opportun d'accélérer les efforts et consolider les actions engagées, aussi bien par la société civile que par les autorités nationales compétentes, pour diffuser la culture des droits de l'Homme en vue d'équilibrer davantage entre la conception juridique des droits de l'enfant et leur interprétation éthique. Une éducation sans risques, accessible et de bonne qualité, est le meilleur moyen d'encourager les familles à envoyer leurs enfants à l'école et d'empêcher les petites filles de se livrer aux pires formes de travail.

> « Nous avons besoin d'une approche cohérente pour lutter contre ces abus »

Cette loi stipule qu'après l'âge de 16 ans, les filles peuvent faire un travail domestique et au même âge, l'école n'est plus obligatoire même dans des états démocratiques ?

D'abord, l'Etat démocratique est un idéal. La démocratie est un processus infini et toute action de comparaison nécessite beaucoup de vigilance. A partir du moment où il y a un cadre normatif international en matière des droits de l'enfant, en l'occurrence la Convention des droits de l'enfant, ratifiée par le Maroc en 1993, il est contraignant de poursuivre et de renforcer les efforts engagés par les autorités nationales afin de mettre l'ensemble de la législation nationale en conformité avec la CDE. C'est avant toute chose un engagement avec les enfants, avant qu'il ne soit avec un organe de traités. Ce travail demande également la mobilisation des ressources humaines, financières et techniques nécessaires afin d'assurer une application effective de la législation relative aux droits de l'enfant.

TRAVAIL DES MINEURS

UNE LOI POUR RIEN

Est-ce que cela touche aux engagements internationaux du royaume en termes de protection de l'enfance ?

Cela touche d'abord l'engagement moral de la société vis-à-vis de ses enfants. Selon les dispositions de la Convention 182, la majorité des critères des «*pires formes*» de travail des enfants s'applique aux cas des enfants domestiques : les petites filles, le travail forcé obligatoire, le recrutement forcé, la servitude pour dette.

En dehors de cette loi, le Maroc disposerait-il de garde-fou afin de l'appliquer réellement ?

Le Maroc dispose d'institutions de suivi des politiques publiques et d'une institution nationale indépendante des droits de l'Homme qui a un rôle à jouer au niveau de monitoring et de recours et une société civile très dynamique et très engagée, sachant que dans le cadre de la politique publique intégrée de la protection de l'enfance, un dispositif de suivi et d'évaluation sera mis sur pied.

Est-ce que les parents sont concernés par cette loi ? Et quel rôle peuvent-ils jouer pour au moins réduire ce fléau ?

Bien évidemment, les parents sont concernés par cette loi et réagir à ce phénomène nécessite impérativement un travail avec et sur les familles, et plus particulièrement les familles dans une situation de vulnérabilité. Stopper ce fléau est une responsabilité partagée qui implique l'Etat, les institutions, la société civile, les familles et même les enfants.

Quelles recommandations pourriez-vous émettre afin de mettre un terme à ces pratiques ?

Je ne suis pas dans une logique de recommandations, mais plutôt d'analyse d'une réalité et d'une société. Nous avons besoin d'une approche politique cohérente qui lutte de manière intégrée contre le travail des enfants. Il est important de diffuser ces valeurs universelles pour prendre conscience de ce qui est commun à tous les êtres humains. J'appelle les acteurs nationaux concernés par les droits de l'enfant, à ce que l'intérêt supérieur de ce dernier soit une considération primordiale.